الأشراف في مدينة نابلس ودورهم الاجتماعيّ والاقتصاديّ 1214هـ /1800م -1317هـ/1900م

محمد ماجد الحزماوي*

ملخص

تتناول هذه الدراسة جانباً مهمّاً من الجوانب الاجتماعيّة في مدينة نابلس، وتحديداً فئة الأشراف خلال القرن التاسع عشر الميلاديّ 1800-1900 بِوصفِهم إحدى الفئات الاجتماعيّة التي كان المجتمع النابلسي يتكوّن منها، مبرزةً دورهم الاجتماعيّ والاقتصاديّ في المدينة وانخراطهم في مجتمعها بشكل واضح من خلال البيع والشراء والزواج و...، ومعتمدةً بشكل أساس على سجلّات محكمة نابلس الشرعيّة بِوصفِها مصدراً مهمّاً من مصادر التاريخ الاجتماعيّ والاقتصاديّ خلال العهد العثمانيّ؛ لِما تحتويه من معلومات مهمّة وقيّمة وغنيّة تخلو منها المصادر الأخرى، وهي سجلّات تتوفّر نسخة منها في مكتبة جامعة النجاح الوطنيّة وأخرى في مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنيّة. وقد اعتمدت الدراسة على عشرات الحُجج من هذه السجلّات توزّعت على 17 سجلّاً.

الكلمات الدالة: الأشراف، نابلس، السجلّات، الحُجج، المحكمة الشرعيّة.

المقدمة

نسب الأشراف إلى الرّسول، صلّى الله عليه وسلّم، من ابنته فاطمة وزوجها عليّ بن أبي طالب رضي الله عنهما، ويبدو أنّ الأشراف فيما بعد اشتملوا على نسل صحابة الرسول، صلّى الله عليه وسلّم، وأحفاد قادة الفتوحات الإسلاميّة؛ حيث كانت لهم منزلة خاصّة لدى المسلمين بِعَدِّهم أشراف القوم[1].

وحظي الأشراف في مجتمع المدينة الإسلاميّة بمكانة مميّزة ومهمّة؛ فقد وفّر لهم انحدارهم من نسب آل البيت تنظيماً خاصّاً جعلهم في مرتبة تفوق بقية فئات المجتمع الأُخرى، فكان يُشار إليهم بألقاب تميّزهم عن غيرهم من الفئات الاجتماعيّة الأُخرى كالسيد والشريف[2] وفخر السادات المكرّمين[3] وعين السادات المكرّمين[4].

ويُلاحظ خلال العهد العثماني أنّ عائلات الأشراف قد تركّزت بشكل أساسي في مناطق المدن، ممّا فتح المجال أمامَها للإفادة من حركة الإصلاحات التي قامت بها الدولة العثمانيّة خلال القرن التاسع عشر، لا سيّما خلال فترة التنظيمات العثمانيّة التي توّجت بإصدار خطّ كولخانة عام 1839م ثمّ خطّ همايون عام 1856م وما تبع ذلك من تنظيمات وقوانين لاحقة ومتمّمة لذلك أسهمت في تحديث جهاز الدولة الإداري وإنشاء دوائر حكوميّة تتلائم معَ متطلّبات

---

* استاذ في كلية الآداب والعلوم – جامعة قطر. تاريخ استلام البحث 2018/08/29م، وتاريخ قبوله للنشر 2019/05/26م.

1. قاسم حسن آل شامان السامرائي، اتحاف العقول في أخبار آل الرسول، بيروت: دار الكتب العلميّة، د.ت، ص8. عبدالكريم رافق، بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت 1516-1798، دمشق، 1968، ص83. زياد المدني، مدينة القدس وجوارها خلال الفترة 1800-1830م، عمّان: منشورات بنك الأعمال، 1996، ص58.
2. سجل شرعي محكمة نابلس الشرعيّة رقم 7، جمادى الأولى 1225هـ/حزيران 1810م، ص50. وسيختصر هذا المصدر لاحقاً هكذا س ش.
3. س ش7، شوال 1229هـ/تشرين الأول 1814م، ص195.
4. س ش7، رجب 1229هـ/تموز 1814م، ص185.

 ©2019م عمادة البحث العلمي/الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

التغيير الاجتماعي والاقتصادي، وبخاصّة معَ متطلّبات الجيش الحديث والحكم المركزي؛ لذا فقد ارتكزت سياسة الدولة في الاعتماد على العائلات المتنفّذة في المدن وضمان ولائها وتوظيف أبنائها في مختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها الحكوميّة، كما لجأت إلى تشجيع تعليم أبناء هذه العائلات للانخراط في الدوائرة الحكوميّة، ممّا فتح المجال لعائلات الأشراف للإفادة من هذه السياسة، ومن ثَمَّ ازدياد ثرائها ونفوذها في المجتمع المحلي نظراً إلى حصولها على الوظائف المهمّة، وبدأ البعض من أفرادها بالاهتمام بشراء العقارات بمختلف أنواعها، علاوة على الإفادة من الأوقاف والوظائف الدينيّة التي غدت حِكراً على بعض العائلات لا سيّما الشريفة منها، يتوارثها أبناؤها جيلاً بعد جيل ممّا أسهم في زيادة نفوذ عائلات الأشراف واستقرارها[5].

وبالنظر إلى مكانتهم الدينيّة والاجتماعيّة فقد حظوا برعاية مستمرّة من قِبل الدولة الإسلاميّة أسهمت في رسوخ تقاليد والتزامات عديدة من الدولة تجاههم؛ حيث تمتعوا بمجموعة من الامتيازات والحقوق دون غيرهم من الفئات الاجتماعيّة الأخرى، فقد أعفو من دفع الضرائب والتكاليف سواء فُرضت من السُّلطان أو من الحكّام الإداريين، كما أعفو من الخروج إلى الجردة وحروب الدولة.أمّا محاكمتهم فينبغي أن تتمّ في بيت نقيبهم، ولا يسمح لأحد أن يضع العمامة الخضراء إذا لم يكن من الأشراف وبموافقة النقيب[6].

قبل نقابـة الأشـراف

تقرّرت وظيفة نقابة الأشراف منذ العهد العباسي في زمن الخليفة المستعين بالله بن المعتصم بن الرشيد عندما أبدى بعض الخلفاء اهتمامهم بتنظيم الأشراف من خلال تعيين أحدهم مسؤولاً عنهم للدفاع عن حقوقهم وامتيازاتهم، فعيّن الخليفة المستعين بالله السيد الحسين النسابة بن أحمد بن محمد بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن أبي طالب رئيساً للأشراف الطالبيين من نسل الإمام علي بن أبي طالب، وذلك بعد أن حضر إلى العراق عام 251هـ/ 865م قادماً من المدينة وطلب من الخليفة تعيين رجل من الطالبيين يتولّى إدارة شؤونهم ويدفع عنهم غائلة الترك، وذلك بعد مقتل عمّه يحيى بن عمر الطالبي الذي كان قد خرج على الدولة في الكوفة وسوادها، فعيّنه الخليفة لهذه المَهَمّة بعد مشاورة الطالبيين واختيارهم إيّاه ليصبح بذلك أول نقيب للأشراف[7].

أمّا خلال العهد العثماني فقد عيّنت الدولة نقيباً للأشراف في إستانبول، وكان يُنتخب من كبار العلماء الذين شغلوا في الماضي قضاة إستانبول أو منصب قاضي عسكر الأناضول أو عسكر الرومللي، وجرى بداية تعيين النقيب لمدة عام، ثمّ صارت النقابة تُمنح لأشخاصّ يتقلّدونها لمدّة طويلة وتنتقل في غالب الأحيان بالوراثة إلى أولادهم أو أقاربهم. وتحدّدت مكانة نقيب الأشراف في كلّ مكان وزمان بحسب عدد الأشراف الذين يمثلهم وبحسب موقعهم في السلم الاجتماعيّ والسياسيّ في مدينتهم[8]. وتبوّأ نقيب الأشراف في إستانبول مكانة مهمّة، فخلال التشريفات الرسميّة كان سائر رجال الدولة يتقدّمون بما فيهم الّصدر الأعظم وشيخ الإسلا، . وكان يأتي بعد المفتي من حيث الرتبة، غيرَ أنّ سُلطته اعتمدت على قوّته الذاتيّة وعلى كونه زعيماً للأشراف[9].

أمّا في مختلف ولايات الدولة فقد حظي نقيب الأشراف فيها بمكانة مميزة بين أركان الولاية، فكان يُشار إليه في

5. نبيل بدران، التعليم والتحديث في المجتمع العربي الإسلامي، بيروت: مركز الأبحاث، 1969، ص21-24.
6. س ش10، 21 صفر 1259هـ/ 24 آذار 1843م، ص275. إحسان نمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، 4 أجزاء، نابلس: مطبعة النصر التجاريّة، 1961، ج2، ص158. عادل منّاع، لواء القدس في أواسط العهد العثماني، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، 2008، ص134.
7. عبدالرزاق كمونة الحسيني، موارد الإتحاف في نقباء الأشراف، بيروت: مطبعة الآداب، 1968، ج1، ص5 -6. قاسم حسن آل شامان السامرائي، نقابة الأشراف في المشرق الإسلامي حتى نهاية حكم الأسرة الجلائريّة – منتصف القرن الثالث الهجري حتى أوائل القرن التاسع الهجري، بيروت: المكتبة العلميّة، د.ت، 47.
8. منّاع، لواء القدس، ص169-170.
9. تيسير زواهرة، تاريخ الحياة الاجتماعيّة في لواء دمشق 1840-1864، د.م، د.ن، ص107.

الفرمانات والمراسيم التي كانت يصدرها الولاة بعد القاضي أو نائب الشرع والمفتي وقبل العلماء والمتسلّم وأصحاب الرُّتب العسكريّة والفقهاء والأعيان، ويظهر ذلك من خلال مرسوم تعيين موسى بيك طوقان متسلّماً على نابلس، وهذا نصّه:

"قدوة النوّاب المتشرعين نائب الشريعة المطهّرة في سنجق نابلس ومفخر العلماء والمدرّسين مأذون بالإفتاء الشريفة ونخبة السادات قائمقام نقيب الأشراف وقدوة الأماثل والأقران مير آلاي وبقيّة علماء ومدرّسي وفقهاء ومحدّثي ووجوه وأعيان وتجار ومشايخ واختياريّة نواحيها وقراها عموماً تحيطون علماً وتدركون فهماً هو أننا بتاريخه قد نصّبنا متسلّماً عليكم موسى بيك طوقان ..." [10].

وخاطبه السجل الشرعي بألقاب عدّة تعكس مكانته الاجتماعيّة المميّزة، ومن هذه الألقاب "جناب فخر الفضلاء والكرام وعمدة المدرّسين الفخام ونخبة آله طه العظام مولانا الهُمام"[11] و"فخر الفضلاء الكرام وسلالة آل طه الفخام"[12] و"عمدة الفضلاء الكرام سلالة آل عبد مناف الفخام حايز رتب المعالي والاحترام مولانا الهمام ..." [13] و"فرع الشجرة الزكية طراز العصابة الهاشميّة زبدة الأشراف ذوي الاحترام"[14].

وكان من المَهام التي يتولّاها نقيب الأشراف حفظ أنساب الأشراف "من داخل فيها وليس منها أو خارج عنها وهو منها ومعرفة أنسابهم وتمييز بطونهم"، وتثبيت ذلك في ديوان خاصّ لديه يحتفظ به؛ وذلك صيانة لنسبهم من حصول الاختلاط المفضي إلى تعلّق بعض الأحكام الشرعيّة بغير أهلها، لا سيّما أنّ بعض الناس اندفعوا لادّعاء النسب للحصول على المجد والرفعة، ومن ثَمَّ فعلى نقيب الأشراف إثبات أو نفي صحّة نسب شخص ما بالاعتماد على ما يقدّم من وثائق وسلاسل النسب حتى لا يكون تداخل لغيرهم بهم ممّا قد يؤدّي إلى ضياع حقوقهم وإسقاط التكاليف والامتيازات على غيرهم. فالانتساب إلى الأصول الشريفة يقتضي حفظ شجرة نسب تكون مصدّقة من نقيب الأشراف ومن العلماء والعارفين بالأنساب، وكلّما نشأ جيل وجب إضافة أسمائهم للشجرة بشهود من ذوي المكانة كالعلماء وذوي الأنساب[15]. ويبيّن النصّ الآتي تأكيد نسب عائلة القادري للأشراف:

بسم الله الرّحمن الرّحيم الحمد لله ربّ العالمين والصّلاة والسلام على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعدُ

فقد تشرّفت بمطالعة هذه الشجرة الطيّبة والسلسلة المنوّرة بهؤلاء السادات الكرام المنقولة من النسب القديم قد أرشدني نور مطالعتها لمقابلتها على أصلها الثابتة بشهادة وتصديق أفاضل العلماء الأعلام من القضاة الإسلام، وبما أنّ صاحب النسب الشريف جناب زبدة السلالة الطاهرة الشيخ محمد منيب أفندي زيد القادري من أل قطب الأقطاب زيد الكرام القاطنين بمدينة نابلس فغدوت متشرّفاً بوضع اسمي كما تشرّف أسلافنا العظام، وأرجو من الله تعالى أن أنالنا بأنوارهم الباهرة وحسن الختام بالآخرة بركة سيّد المرسلين صلوات الله تعالى على نبينا وعليهم أجمعين.

---

10. س ش 8، أواخر ذي الحجّة 1245هـ/ 22 حزيران 1830م، ص374. وللاطلاع على المزيد من هذه الفرمانات، انظر: س ش8، 4 شوال 1236هـ/ 6 تموز 1821م، ص308. س ش 11، 17 شوال 1263هـ/ 29 أيلول 1847م، ص40.
11. س ش 12، غرّة ربيع الأول 1274هـ/21 تشرين الأول 1857م، ص202.
12. س ش 12، 7 جمادى الأولى 1275هـ/ 15 كانون الأول 1858م، ص229.
13. س ش 11، أواسط شعبان 1263هـ/ 30 تموز 1847م، ص34.
14. س ش 10، غرّة ذي القعدة 1256هـ/ 26 كانون الأول 1840م، ص286، س ش 13ب، 1 ربيع الثاني 1281هـ/ 5 آب 1864م، ص152.
15. الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد ابن حبيب البصري (ت 450هـ)، الأحكام السلطانيّة، تحقيق أحمد جاد، القاهرة: دار الحديث، 2006، ص155. عبدالرزاق البيطار، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، تحقيق محمد بهجت، بيروت: دار صادر، 1990، ص1043. الحسيني، موارد الاتحاف في نقباء الأشراف، ج1 ص9. النمر، تاريخ جبل نابلس، ج2، ص163.

ختم السيد صدقي حسن
المولى خلافة حالاً بمدينة نابلس[16]

وفي حال ثبوت النسب لأي من الأشراف كان الوالي يوجّه مرسوماً للحاكم الإداري في المنطقة المعنيّة وأعيانها وعلمائها وخطبائها والأئمة فيها والمدرّسين يؤكّد فيه ثبوت النسب، كما يطلب إعفاء هؤلاء الأشخاصّ ممّن ثبت نسبهم للأشراف من التكاليف المطلوبة ويوصي بالعمل على حمايتهم وصيانتهم. ويوضّح المرسوم الآتي الذي وجّهه والي القدس محمّد باشا لقائمقام نابلس وجنين وأعيان المنطقة تأكيد صحّة نسب بعض الأشخاصّ من عائلة تفاحة الحسيني:

"**إنّ افتخار الأشراف الفخام وسلالة السادات والافاضل الكرام تفاحة زاده السيد محمود أفندي والسيد أحمد أفندي ولدي السيد حسن تفاحة والسيد حسن أفندي ابن السيد محمود تفاحة والسيد محمود والسيد أحمد أولاد السيد عبدالرّحمن تفاحة المومى إليهم من سلالة حضرة سيدنا الحسين بن بنت سيّدنا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، وغير خاف جميعكم شرف نسبهم وسلالتهم ولذلك مقتضى وجوب رعايتهم وحمايتهم والقيام بواجبات إكرامهم واحترامهم بسائر الوجود والأحوال ومشمولين من أزمنة قديمة بأوامر عليّة ... لتأييد وتوكيد ما هم عليهم من سالف الأزمان، ويرفع الإعانة وسائر التكاليف عنهم ممّا قلّ وحلّ ومعاملتهم حكم مرسومهم السالفة بالحماية والرعاية. فاقتضى بإصدار خطابنا هذا لكافة العمال والمأمورين المنوّه ذكرهم. وليكن معلوماً أنّ حضرات السادات بني تفاحة الصحيحي النسب المنوّه بذكرهم المشمولين بالتعطف الملوكي الشاهاني بحمايتهم وصيانتهم يكونون دائماً معاملين بالواجب والاحترام والرعاية والإكرام لشرف انتسابهم معَ رفع الإعانة والتكاليف عنهم ... ويكونون مرفوعين المقام بأنواع الاحتشام والوقار وأولادهم وذريتهم بسائر الوجوه والأحوال لا يحصل من أحد أدنى مخالفة لنفاذ أمرنا هذا بوجه من الوجوه ..**" [17].

كما يتولّى نقيب الأشراف متابعة الولادات والوفيات، وذلك" بمعرفة من وُلد منهم من ذكر أو أُنثى فيثبته ومعرفة من مات فيذكره"، ويتولّى الاهتمام بأخلاق الأفراد بحيث "يحملهم على الآداب التي تضاهي شرف أنسابهم وكرم محتدّهم لتكون حشمتهم في النفوس موفورة وحرمة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فيهم محفوظة"، وينزّههم عن المكاسب الدنيئة، ويمنعهم من المطالب الخبيثة، ويكفهم عن " ارتكاب المآثم ويمنعهم من انتهاك المحارم ليكونوا على الدين الذي نصروه أغير وللمنكر الذي أزالوه أنكر"، كما يمنعهم من "التسلّط على العامّة لشرفهم والتشطّط عليهم لنسبهم وأن يندبهم إلى استعطاف القلوب وتآلف النفوس ليكون الميل إليهم أوفى والقلوب لهم أصفى"، ويكون النقيب عوناً للأشراف في استيفاء حقوقهم وعوناً عليهم في أخذ الحقوق منهم حتى لا يمنعوا أهلها منها ، وأن ينوب عنهم في حقوقهم في بيت مال المسلمين، "ويقوّم ذوي الهفوات منهم ويقيل ذا الهيئة منهم عثرته ويغفر بعد الوعظ زلّته"، كما "يراعي وقوفهم بحفظ أصولها وتنمية فروعها ويراعي قسمتها عليهم بحسب الشروط والأوصاف" [18].

ومن المَهام العامّة التي تولّاها نقيب الأشراف الحكم بين الأشراف فيما تنازعوا فيه في محكمة خاصّة تكون برئاسته، كما يتولّى "الولاية على أيتامهم فيما ملكوه وإقامة الحدود عليهم فيما ارتكبوه، وتزويج الأيامي اللاتي لا يتعيّن أولياؤهن أو قد تعيّنوا فعضلوهن، "كما يُوقِعُ " الحِجر على من عَتِهَ منهم أو سَفِهَ وَيَفُكُّهُ إذا أفاق" [19].

ومن حقّ نقيب الأشراف اعتقال وسجن أيّ من الأشراف ممّن يصدر بحقّه حكم، وَيُسجن في سجن خاصّ بالأشراف،

16. س ش 16، 10 ذي القعدة 1286هـ/ 12 شباط 1870م، ص141.
17. س ش10، 21 رجب 1262هـ/ 16 تموز 1846م، ص54. س ش 11، 15 محرم 1264هـ/ 24 كانون الأول 1847م، ص54. وهناك مرسوم آخرُ على غرار هذا المرسوم يتعلّق بتأكيد صحّة نسب كلّ من محمود وعمر ومصطفى التميمي من سلالة تميم الداري. س ش10، 21 صفر 1259هـ/ 25 نيسان 1840م، ص275.
18. الماوردي، الأحكام السلطانيّة، ص156. البيطار، حِلية البشر، ص1043. الحسيني، موارد الاتحاف، ج1، ص9-10.
19. الماوردي، الأحكام السلطانيّة، ص157. البيطار، حِلية البشر، ص1044. الحسيني، موارد الاتحاف، ج1، ص11.

ويوضّح ذلك المرسوم الآتي الذي وجّهه أمير الحاج في إيالة الشام محمد نجيب باشا لمحمد عبدالهادي متسلّم نابلس، وممّا جاء فيه:

افتخار الأماجد متسلّم نابلس حالاً محمد أفندي عبدالهادي زيد مجده أعرض لدنيا قائمقام نقيب الأشراف بنابلس بأنه من العادة الجارية أن تعاطى مصالح الأشراف بالبلدة المرقومة منوطة لعهدته وإذا توجب على أحد الأشراف حبس فيحبس في قناقه، ملتمساً إجراء مرسوم هذه العادة كما كان، فبناءً على ذلك، أصدرنا مرسومنا هذا لكي والحال هذه لا يحصل مانع للأفندي المومىء إليه من تعاطي مصالح الأشراف بالبلدة بموافقة الوجه الشرعي والقانون المرعي. وإذا توجّب على أحدهم حبس فيحبس في قناقة بموجب هذا الأمر حكم العادة والقانون.

أمير الحاج

محمد نجيب مشير إيالة الشام[20]

وكان من بين من تولّوا نقابة الأشراف في مدينة نابلس خلال القرن التاسع عشر عبدالقادر أحمد الحنبلي الذي استمرّ نقيباً حتى وفاته عام 1221هـ/1806م وترك وراءه ثلاثة أبناء؛ اثنين قاصرين هما صالحة ومحمد مرتضى الذي سيصبح فيما بعد نقيباً للأشراف، أمّا الابنة الثالثة فهي عايشة وكانت بالغة عند وفاة والدها[21]، ثمّ خلفه فيما بعدُ محمد صالح الحنبلي[22]الذي بقي في هذا المنصب حتى وفاته عام 1237هـ/1821مح وبذلك يكون قد استمر نقيباً للأشراف 13 سنة، وقد خلفه في النقابة محمد مرتضى عبدالقادر الحنبلي الجعفري الذي عُيّن بموجب مرسوم صادر من قِبل نقيب أشراف القدس محمد تاج الدين أبو السعود، وممّا جاء فيه:

عمدة السادات الكرام فرع الشجرة الزكيّة وطراز العصابة الهاشميّة السيد محمد أفندي مرتضى الحنبلي حفظه الله

بعد التحيّة وإهداء التسليم المبدي لجنابكم أنه بحسب انتقال المرحوم السيد الحاج محمد أفندي صالح الحنبلي إلى رحمة الله تعالى أقمناك نقيباً بمدينة نابلس على الأشراف فتكون متقيّداً في مصالحهم وفي الحماية لهم والصيانة من استجلاب دعاء الجميع لحضرة مولانا ظلّ الله في أرضه السلطان ينصره العزيز الرّحمن. ففي ستة وعشرين محرم الحرام سنة سبعٍ وثلاثين ومائتين وألف أقمناك ونصبناك نقيباً بالمدينة المذكورة وعليك بتقوى الله".

الفقير محمد تاج الدين أبو السعود الخلوتي

النقيب على الأشراف بالقدس الشريف ومتولّي الحرم الشريف[23]

واستمرّ محمد مرتضى نقيباً للأشراف نحو 44 سنة؛ حيث عُزل من منصبه في شهر ربيع الثاني عام 1281هـ/1864م، وإن تخلل هذه المدّة تعيين إبراهيم الحنبلي نقيباً مكانه في 12 رمضان 1245هـ/8 آذار 1830م[24]، غيرَ أنّ محمد مرتضى أُعيد مرّة ثانية نقيباً للأشراف ليستمرّ دون انقطاع حتى عزله عام 1281هـ/1865م. وأسند المنصب من بعده لأحمد تفاحة الحسيني ليكون محمد مرتضى آخر الجعافرة الذين تولّوا منصف نقابة الأشراف. وينقل المؤرّخ النابلسي إحسان النمر أنّ السبب في عزله كان نتيجة لإساءته للأشراف والتلاعب في أنسابهم، كما نسب إليه أنه أضاف على براءة آل الحشحوش بخصوص وقف خريش ووضع فيه شرط التولية لإمام جامع الحنابلة الأمر الذي أدّى إلى وقوع خلاف حول ذلك وإن تحوّلت التولية كما وضع ذلك. غير أنّ هذه الرواية ضعيفة إذ لم تؤيّد بسند كما يذكر النمر، وبرأيه فإنّ الذي أثر في مركز النقيب محمد مرتضى تمزيقه بعض الأنساب، والغالب أنها جاءت نتيجة

20. س ش 10، 9 رمضان 1257هـ/ 12 شباط 1832م، ص283.
21. س ش 6، غرّة ذي الحجة 1221هـ/ 10 شباط 1807م، ص282.
22. س ش 7، أوائل صفر 1224هـ/ 9 آذار 1809م، ص16.
23. س ش 8، 26 محرم 1227هـ/ 24 تشرين الأول 1821م، ص381.
24. س ش 8، 12 رمضان 1245هـ/ 8 آذار 1830م، ص331.

لفوضى الأنساب التي حدثت على حساب انتساب الطرق وقاعدة المحسوب كالمنسوب؛ لأن أنساب القادري والرفاعي أنساب علويّة، وكان الأشراف يرونه غير مستحقّ لذلك لأنه غير علويّ الأمر الذي أغضبه منهم[25].

ونتيجة لذلك عُزل محمد مرتضى عن نقابة الأشراف بتاريخ 1 ربيع الثاني 1281هـ/1865م من قِبل عبدالمطلب وفا العلمي الحسيني نقيب أشراف القدس وعُيّن أحمد تفاحة الحسيني نقيباً مكانه، وهذا نصّ مرسوم التعيين:

فرع الشجرة الزكية وطراز العصابة الهاشمية زبدة الأشراف ذوي الاحترام السيد أحمد أفندي تفاحة الحسيني زيد شرف سيادته بعد التحيّة الوفية فالمبدئ أنه من حيث الآن بحسب الأمر الصادر بعزل السيد محمد أفندي مرتضى من خدامة قائمقامية نقابة السادات الأشراف الجليلة في لواء نابلس وجنين قد صار توجيه وإحالة هذه الخدامة لعهدة سيادتكم اعتباراً من اليوم الأول من شهر ربيع الآخر من السنة الواحدة والثمانين بعد المائتين والألف للهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأكمل التحية، فينبغي أن توقروا وتحترموا السادات الكرام وتمنعوا من يتسيّد بسند القضاة والقائمقامية ويظهر العلامة الخضراء ولا تقطعوا الرخصة بذلك، والذين يدعون نسب السيادة تصير المبادرة بالإفادة عنهم لطرفنا وتستعملون الاستقامة والعفة لهذه الأمانة الكبرى وتبذلون الجهد والغيرة بصيانة عرض ومال السادات الكرام".

قائمقام نقيب الأشراف بالقدس الشريف

وملحقاتها حالاً علمي زاده عبدالمطلب وفا الحسيني[26]

وبعد عَزل محمد مرتضى بنحو سبع سنوات توفّاه الله، ويستدلّ من السجلّ الشرعي أنه توفّي عام 1288هـ/1871م، حيث تم حصر تركته في غرّة ربيع الأول 1288هـ/ 22 أيّار 1871م. وعلى الأرجح أن يكون قد توفّي في شهر صفر 1288هـ/1871م حيث حُصِرَت التركة في الشهر التالي. ويتّضح من تقسيم التركة بين الورثة أنه كان له أربعة أبناء وزوجة، وكانت زوجته شفوقة ابنة محمد علي الحسيني أحد نقباء الأشراف في مدينة القدس[27]، أمّا أبناؤه فكان له ولد واحد هو محمد علي وثلاث بنات هنّ خانم وفاطمة وغصون، وكانت الأخيرة متزوّجة من محمد علي بيك طوقان[28].

وبلغت قيمة تركته عشرة آلاف وخمسمئة وخمس وخمسين قرشاً، وكان من بين اشتمالاتها ثمانون كتاباً بلغت قيمتها 4954 قرشاً ونسبة ذلك 46.93% من إجمالي قيمة التركة، وتنوّعت موضوعات هذه الكتب لتشمل التفسير والحديث والفتاوى والتاريخ والأدب والطبّ بالإضافة إلى الإنجيل، أمّا المبلغ المتبقي فاشتمل على ملابس وأثاث منزلي، ولم تحتسب قيمة العقارات التي كان يمتلكها ضمن التركة.

ومن اللافت للنظر أنّ التركة كانت مستغرقة بالديون التي بلغت قيمتها 28.409 قرشاً؛ أي أنّ قيمة العجز المالي في التركة بلغت 17854 قرشاً، وكان من بين الديون 13148 قرشاً قيمة المهر المؤجّل لزوجته، ويُعدّ هذا المؤجّل أعلى قيمة مهر مؤجّل ورد في السجل الشرعي لمحكمتي نابلس والقدس طوال فترة القرن التاسع عشر، ولا شكّ في أنّ ذلك جاء بالنظر إلى المكانة الاجتماعيّة لوالد الزوجة بوَصفِهِ نقيباً لأشراف القدس.

أمّا الديون الأخرى فكان عدد الدائنين 14 شخصاً كان من بينهم أربعة أشراف هم محمد البسطامي ومنيب زيد القادري وأحمد زيد القادري ومحمود محمد صالح الحنبلي، وبلغ مجموع مالهم من ديون 3878 قرشاً وتعادل 13.65% من مجموع قيمة الدين الكليّة. وبلغت قيمة أعلى دين 2800 قرش كانت لمحمد البسطامي، ويشكّل هذا المبلغ 9.85% من إجمالي الدين الكلي و72.20% من الديون التي خصّت الأشراف الأربعة[29].

25. النمر، تاريخ جبل نابلس، ص159.
26. س ش 13ب، 1 ربيع الثاني 1281هـ/ 4 أيلول 1864م، ص152.
27. وممّا يذكر أنّ والدة محمد مرتضى كانت أيضاً مقدسية وتُعرف باسم حنفيّة، وكانت ابنة لمصطفى أفندي الحسيني أحمد نقباء أشراف القدس. س ش 6، غرّة ذي الحجة 1221هـ/ 10 شباط 1807م، ص282.
28. س ش 19، 29 شعبان 1291هـ/ 12 تشرين الأول 1874م، ص51.
29. س ش17، غرّة ربيع الأول 1288هـ/ 22 أيار 1871م، ص167-169.

وممّا يجدر ذكره أن تركة والده عبدالقادر أحمد الحنبلي، الذي توفي عام 1221هـ/1807م، وكان نقيباً لأشراف نابلس، كانت أيضاً مستغرقة بالديون؛ حيث بلغت قيمة هذه الديون 6073 قرشاً بينما بلغت قيمة التركة 3950 قرشاً، علماً أنّ هذه التركة لم تشتمل على العقارات التي كانت يمتلكها، وقد قدرت قيمتها فيما بعد بـ 12750 قرشاً(30). ومن اللافت للنظر أنه كان من بين الدائنين مصطفى الأحمد العرابي الذي بلغت قيمة دينه 4500 قرشاً، وقد سَدّد هذا المبلغ ابنُه محمد مرتضى في شعبان 1238هـ/نيسان 1823م؛ أي بعد 16 سنة من وفاة الأب(31).

دور الأشـراف الاجتمـاعي:

كانت فئة الأشراف منخرطة كليّاً في المجتمع النابلسي، فكانوا جزءاً لا يتجزّأ منه، ولم يستغلوا مكانتهم الدينيّة لتعزيز مكانتهم ونفوذهم الاجتماعي بِوَصْفِهِم فئة مميّزة عن بقية فئات المجتمع الأخرى، وقد أسهموا مع الفئات الأخرى في جميع الجوانب الاجتماعيّة، ومن هذه الجوانب:

1) **الشهادة في المحكمة:** برز العديد من الأشراف كشهود في المحكمة الشرعيّة على كثير من القضايا التي لم يكن فيها أيٌّ من الأشراف طرفاً في الدعوى، ما يعكس أنّ هذه الفئة لم تكن منطوية على نفسها أو متقوقعة بحكم مكانتها الدينيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة.

وتظهر عينة دراسية اعتمدت على السجل الشرعي رقم 7، الذي يغطّي زمنيّاً نحو ثماني سنوات تمتدّ ما بين 1223هـ/1808م–1232هـ/1816م. وقد بلغ العدد الكلي للحُجج الشرعية التي تضمّنها هذا السجل 1170 حجّة. بينما بلغ عدد الحُجج التي كان فيها شهود من الأشراف 290 حجّة، ونسبة ذلك 24.70%، وتراوح عدد الشهود الأشراف في هذه الحُجج ما بين شاهدٍ واحدٍ إلى سبعة شهود موزّعة على النحو الآتي:

عدد الحُجج	عدد الشهود من الأشراف	النسبة على العدد الكلي لحُجج السجل	النسبة إلى عدد الحّجج التي كان فيها شهود من الأشراف
190	1	%16.23	%65.51
80	2	%6.83	%27.59
16	3	%1.37	%5.51
3	4	%0.26	%1.034
1	7	%0.08	%0.34

ويُلاحظ أنّ عدد الشهود الأشراف بلغ 49 شاهداً مثلوا 11 عائلة شريفة هي الصمادي والبسطامي والقادري وتفاحة الحسيني والعمري والحنبلي والخالدي وفخر الدين والتميمي والأخرمي والبشتاوي، وجاءت عائلة البسطامي في المرتبة الأولى من حيث العدد؛ حيث بلغ عدد الشهود منها 12 شاهداً وبلغ عدد الحجج التي كانوا شهوداً عليها 126 حجّة، ونسبة ذلك 43.44% من إجمالي عدد الحجج التي شهد عليها الأشراف، وكان الشريف محمد سعيد البسطامي من أكثر الأسماء التي تكرّرت؛ حيث بلغ عدد الحجج التي كان فيها شاهداً 91 حجّة، ونسبة ذلك 31.37%، كما برزت أسماء كل من أمين البسطامي وتكرّر اسمه 12 مرة وسفيان البسطامي وتكرّر اسمه 3 مرات وسعيد البسطامي وتكرّر اسمه 7 مرات وخليل البسطامي الذي تكرّر اسمه 4 مرات وأحمد البسطامي وتكرّر اسمه 3 مرات، بينما تكرّرت أسماء كلٍّ من محمود صادق البسطامي وحامد البسطامي وعبدالله مقبول البسطامي وإسماعيل البسطامي ومحمود عبدالقادر

30. س ش 6، غرّة ذي الحجة 1221هـ/ 10 شباط 1807م، ص282–284.
31. س ش 8، 12 شعبان 1238هـ/ 14 نيسان 1823م، ص243.

البسطامي مرّة واحدة لكلّ منهما، وجاءت عائلة التميمي في المرتبة الثانية، ومعَ أنّ عدد الشهود من هذه العائلة اقتصر فقط على شاهدين هما أحمد التميمي وشقيقه علي فإنّ عدد الحجج التي شهدوا عليها بلغ 67 حجّة، ونسبة ذلك 23.10% من إجمالي عدد الحجج التي كان فيها شهود من الأشراف، وخصّ الشاهد أحمد التميمي من ذلك 64 حجّة، ويبدو أنّ عمله كاتباً في المحكمة الشرعية وتواجده فيها قد أسهم في ذلك.

وجاءت عائلة تفّاحة الحسيني في المرتبة الثالثة وبلغ عدد الحجج التي كانوا فيها شهوداً 45 حجّة، ونسبة ذلك 15.51% من حجج الشهود الأشراف، ووزّع هذا العدد على ثمانية أشخاصّ، برز منهم حسن الجقة الحسيني الذي كان شاهداً على 30 حجّة؛ أي 66.66% من الحجج التي خصّت هذه العائلة و10.34% من إجمالي عدد الحجج التي خصّت الأشراف بشكل عام، وتلاه حسن تفاحة الحسيني الذي شهد على 9 حجج، بينما كان كلّ من مصطفى نجيب الجقة الحسيني وتفاحة الحسيني وعلي تفاحة الحسيني وعبدالرحمن تفاحة الحسيني وصالح تفاحة الحسيني وعبّاس الأتيرة الحسيني شهوداً على حجّة واحدة لكلّ منهم.

أمّا المرتبة الرابعة فقد خصّت عائلة الحنبلي وبلغ عدد الحجج التي كان بعض أفرادها شهوداً 36 حجّة، ونسبة ذلك 12.41% من إجمالي عدد الحجج التي خصّت الأشراف، وتوزّع هذا العدد على عشرة أشخاصّ برز منهم محمد هاشم الحنبلي في المرتبة الأولى وخصّه 18 حجّة؛ أي نصف عدد الحجج التي خصّت هذه العائلة، تلاه محمود الحنبلي وخصّه 6 حجج ثمّ محمد كركش الحنبلي وخصّه 4 حجج وأسعد الحنبلي الذي خصّه حجّتان، بينما خصّ كلّ من محمد إبراهيم الحنبلي وإبراهيم الحنبلي ومصطفى إدريس الحنبلي ونجيب الحنبلي وعثمان الحنبلي وإسماعيل الحنبلي حجّة واحدة. ومثلت عائلة القادري المرتبة الخامسة وخصّها 26 حجّة، ونسبة ذلك 8.96% من مجموع حجج الشهود الأشراف، واقتصر عدد الشهود من هذه العائلة على شاهدين فقط على غرار عائلة التميمي، هما عبدالغني زيد القادري وخصّه 25 حجّة وأحمد القادري الذي اقتصرت شهادته على حجّة واحدة فقط.

وأمّا المرتبة السادسة فقد خصّت عائلة الخالدي المقدسيّة وبلغ عدد الحجج التي شهدوا عليها 13 حجّة وزّعت على خمسة أشخاصّ، هم: محمد علي الخالدي (4 حُجج)، وداود الخالدي (3 حُجج)، وعلي الخالدي (3 حُجج)، ومصطفى الخالدي (حُجّتان)، وإبراهيم الخالدي (حُجّة واحدة).

ويُلاحظ أنّ الحجّة الوحيدة التي بلغ عدد الشهود من الأشراف عليها سبعة من 11 شاهداً؛ أي أنّ نسبة الأشراف الشهود عليها بلغت 63%، كانت تتعلّق بشراء أسعد الطاهر السمان من جمال الدين محمد تفاحة الحسيني 1.5 قيراط في المصبنة الركابية بثمن مقداره 3750 قرشاً، وكان الشهود الأشراف السبعة على ذلك هم محمود تفاحة الحسيني وحسن تفاحة الحسيني وأحمد تفاحة الحسيني ومحمود فخر الدين وإبراهيم فخر الدين وأحمد أمين الدين وغزال العمري، وحمل ستة شهود منهم لقب فخر السادات باستثناء واحدٍ هو أحمد أمين الدين الذي حمل لقب فخر الأشراف[32].

2) الوصايـة والوكـالات:

يتضح مدى انخراط الأشراف في المجتمع المحلي من خلال تعيينهم أوصياء على قاصرين من غير فئتهم بالإضافة إلى دورهم كوكلاء عن الآخرين في مبايعة العقارات، فقد تولّى بعد الأشراف أمور الوصاية على تركات بعض المتوفين كما يظه ذلك في تعيين عمر التميمي وصيّاً شرعيّاً على حصّة ورثة المتوفي يوسف مصطفى الزاغة الجبالي القاصرين عن درجة البلوغ وهما مصطفومحمد[33]. وبعد وفاة عائشة سليمان القصص عين سفيان البسطامي وصيّاً على ولديها القاصرين إبراهيم وخلف في حصر تركتها[34].

ولم تقتصر الوكالة على القاصرين فقط بل توكّل بعض الأشراف عن بعض الأبناء البالغين لا سيّما البنات خلال

32. س ش12، 20 ربيع الأول 1272هـ/ 1 كانون الأول 1855م، ص371.
33. س ش14، 19 ذي الحجّة 1284هـ/ 13 نيسان 1868م، ص323.
34. س ش 10، غرّة ذي الحجّة 1262هـ/ 21 تشرين الثاني 1846م، ص251.

حصر تركة أيٍّ من والديهم المتوفين كما في وكالة محمد الأتيرة الجقة الحسيني على صفيّة البالغة ابنة المتوفاة فاطمة عبدالكريم الصّدر لدى وفاتها وحصر تركتها[35]. وتوكّلوا أيضاً في شؤون الميراث؛ حيث كان أحمد تفاحة الحسيني وكيلاً عن خديجة القصص في الدعوى التي أقامتها على محمد القصص الوكيل عن بنات عرفات القصص بشأن الخلاف على ميراث[36]. وكان للأشراف وجود كوكلاء في عقود استبدال العقارات لا سيّما تلك التي خصّت كلّاً من حسين عبدالهادي وابنه سليمان[37]، فقد أظهرت عينة دراسية لعدد من عقود الاستبدال التي خصّتهُما خلالَ الفترة ما بين 1251هـ/1835م، 1254هـ/1838م، البالغ عددها 30 عقداً؛ حيث كان بعض الأشراف وكلاء عن المستبدلين في 15 عقداً، وبرز من هؤلاء الوكلاء كلٌّ من عبدالله زيد القادري الذي توكّل في ثمانية عقود، وسفيان أمين البسطامي وتوكّل في ثلاثة عقود، ويوسف زيد القادري الذي توكّل في عقدين، بينما توكّل كلٌّ من عبدالقادر هاشم الحنبلي وعبدالغني زيد القادري بعقد واحد لكلٍّ منهما.

وعمل الأشراف أيضاً كوكلاء لآخرين في كثير من عقود البيع والشراء للعقارات المختلفة[38]. وكان من بين الأشخاصّ الذين وكّلوا عنهم أشرافاً في شراء بعض العقارات موسى بيك طوقان متسلّم نابلس؛ حيث كان وكيله من الأشراف في كثير من العقود محمد سعيد البسطامي[39].

وقد يكون أحد الأشراف وكيلاً عن شريف أو شريفة في مبايعة بعض العقارات، فقد ذكرت إحدى الحُجج أن نقيب الأشراف محمد مرتضى كان وكيلاً شرعيّاً وكالة عامّة مطلقة ومفوّضة لرأيه وفعله عن بهجة المخدّرات غصون كريمة أحمد راغب الحسيني في قبض ما يخصّها من مستحقات من تركة زوجها[40].

ويُلاحظ أنه بالرّغم من مكانة الأشراف الدينيّة فقد تعاملوا معَ أبناء الطوائف الأُخرى من مسيحيين ويهود من أهالي المدينة، ما يعكس مدى سياسة التسامح الديني والانسجام الاجتماعي في مختلف طوائف المجتمع النابلسي؛ فقد توكّل بعض الأشراف عن اليهود السمرة في شراء العقارات، من ذلك وكالة محمد البسطامي عن كلّ من الخواجة إسرائيل السامري وعبداللطيف وأسعد ويعقوب أولاد الخواجة إسماعيل السامري ويوسف الصّادق عبدالفتاح السامري في شراء 3,5 قيراط في دار الصراوي السامري الواقعة في محلة الياسمينة[41] بمبلغ مقداره 8500 قرش[42].

وذكرت حجّة ثانية شراء محمد سعيد البسطامي بالوكالة عن حنّا متري النصراني من عبدالمحسن إسماعيل مسلم السومري الوصي الشرعي على أولاد أخيه القاصرين 5,5 قيراط بدار في مدينة يافا بثمن مقداره 1105 قرشاً[43].

---

35. س ش11، أواسط صفر 1263هـ/ 3 شباط 1847م، ص5.
36. س ش 12، 23 شوال 1266هـ/ 2 أيلول 1850م، ص46.
37. لمزيد من التفاصيل حول هذه العقود، انظر: س ش 9، 13 جمادى الثانية 1252هـ/ 26 أيلول 1836م، ص186-187. س ش 9، 19 جمادى الثانية 1252هـ/ 2 تشرين الأول 1836م، ص197. ش ش 9، 10 شعبان 1252هـ/ 21 تشرين الثاني 1836م، ص221. س ش 9، 22 شعبان 1252هـ/ 3 كانون الأول 1836م، ص223-326.
38. س ش 7، شوال 1229هـ/ تشرين الأول 1814م، ص195. س ش7، جمادى الأولى 1228هـ/ أيّار 1813م، ص145. س ش 14، 11 ذي الحجّة 1284هـ/ 2 أيّار 1833م، ص323.
39. س ش 8، شوال 1234هـ/ آب 1819م، ص89.
40. س ش 10، 15 صفر 1258هـ/ 29 آذار 1842م، ص71.
41. محلة الياسمينة: سُمّيت بالياسمينة نسبة إلى وجود شجرة ياسمينة كبيرة في ساحتها. النمر، تاريخ جبل نابلس، ج2، ص560. عبدالله صالح كلبونة، تاريخ مدينة نابلس، نابلس، 1992، ص102.
إحسان نمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج2، ص158. منّاع، لواء القدس، ص134.
42. س ش 14، 8 ذي الحجّة 1284هـ/ 2 نيسان 1868م، ص319.
43. س ش 6، 18 ربيع الثاني 1218هـ/ 8 آب 1803م، ص194.

3) المصـاهرة:

كان من بين مظاهر اندماج الأشراف في المجتمع المحلي في مدينة نابلس مصاهرة مختلف العائلات النابلسيّة الأخرى، فبعض الأشراف كانوا يتزوّجون من نساء من عائلات أخرى لا تنتمي للأشراف، كما كانوا أيضاً يزوّجون بناتهم لأشخاصٍ من تلك العائلات. مثال ذلك أنّ السيدة آمنة أسعد يوسف البشتاوي كانت متزوّجة من عبّاس شحاده الخماش[44]، وكانت السيدة بهية راغب محمد صالح البسطامي متزوّجة من عبدالرحمن أسعد عبدالمجيد، وكان عمّها حسن محمد صالح البسطامي قد أقام دعوى على زوجها ذكر فيها أنّ قيمة مهرها كانت 110 ليرات فرنسيّة[45]، منها 90 ليرة مهر معجّل و10 ليرات فرش البيت و10 ليرات مهر مؤجّل، وذكر أنّ زوجها دفع من ذلك 39 ليرة وخمسة قروش ونصف القرش بما في ذلك قيمة 19 ريالاً مجيدياً أبيض[46]، فيبقى بذمّة زوجها 61 ليرة فرنسيّة إلّا خمسة قروش ونصف القرش. وطالب المدّعي من الزوج دفع المبلغ المتبقي، غيرَ أنّ الزوج أنكر ذلك وذكر أنّ المهر المتفق عليه معَ والد زوجته كان 50 ليرة فرنسيّة، منها 40 ليرة مهر معجّل و10 ليرات مهر مؤجّل، وذكر أنه اتّفق على أن يكون المهر المسمّى أمام الحضور 110 ليرات فرنسيّة، منها 90 ليرة معجّل و10 ليرات فرش و10 ليرات معجّل. غيرَ أنّ المدّعي أنكر صحّة ذلك، ممّا دفع قاضي الشرع للطلب من المدّعى عليه بيّنة تثبت صحّة دعواه، فذكر أنه عندما تم الاتفاق لم يكن أحد حاضراً، كما رفض تحليف زوجته الموكلة لأنه لا يثق بيمينها. وأخيراً حكم قاضي الشرع أنّ المهر هو مهر العلانية والجهر لعدم إثبات الموافقة المرقومة[47].

ومن الحالات التي كان فيها الزوج من الأشراف بينما كانت الزوجة من غير الأشراف زواج أحمد محمد الحنبلي من أمينة عمر عبدالحفيظ[48]، وتزوج بدوي هاشم عبدالقادر هاشم الحنبلي من زينب عبدالرحمن الخماش[49]، كما تزوّج محمد البسطامي من حليمة إسماعيل الحجاوي[50]، وعندما توفي محمد سعيد البسطامي انحصر إرثه الشرعي بزوجتيه إحداهما من الأشراف وهي نفيسه أحمد البسطامي والثانية من غير الأشراف وهي عائشه المغربي بطبوط[51]. ويتضح من خلال حصر إرث أسعد يوسف البشتاوي أنّ زوجته كانت صفيّة سليمان الجردانة، وهي من أسرة من غير الأشراف[52].

4) التعامل الاقتصادي معَ الطوائف الدينيّة:

ومن المظاهر الأخرى لاندماج الأشراف في المجتمع المحلي تعاملهم الاقتصادي معَ الطوائف الدينيّة الأخرى في

44. س ش 14، 11 جمادى الأولى 1282هـ/ 3 تشرين الأول 1865م، ص6-7.

45. الليرة الفرنسيّة: هي عملة ذهبيّة، وتُعد من أكثر العملات الأجنبية تداولاً في مدينة القدس، فقد كانت فرنسا من أكثر الدول الأوروبيّة تجارة معَ بلاد الشام، واستخدمت الليرة الفرنسيّة في المعاملات الماليّة والتجاريّة على نطاق واسع، واختلف سعرها من فترة لأخرى؛ حيث تراوح خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ما بين 86-105 قرشاً. الحزماوي، التاريخ الاقتصادي، ص130-131.

46. الريال المجيدي الأبيض: ويُعرف أيضاً بالريال المجيدي، سُمّي بهذا الاسم نسبة إلى السلطان عبدالمجيد الأول، وقد ضرب سنة 1257هـ/ 1840م بقيمة عشرين قرشاً. ومن فئاته نصف المجيدي وربع المجيدي. ويأتي في المرتبة الثانية بعد القرش من حيث التداول والتعامل؛ حيث كان الأهالي يتعاملون به في مختلف معاملاتهم من بيع وشراء ورهن ودين وغير ذلك. انظر : سيد محمد السيد محمود، النقود العثمانية، القاهرة: مكتبة الآداب، 2003، ص75. محمد الحزماوي، التاريخ الاقتصادي، ص284.

47. س ش 29، 22 جمادى الثانية 1308هـ/ 3 شباط 1891م، ص52.

48. س ش 15، 12 ربيع الثاني 1285هـ/ 24 أيار 1842م، ص40.

49. س ش 15، 5 صفر 1285هـ/ 29 أيار 1868م، ص25.

50. س ش 7، 29 محرم 1229هـ/ 22 كانون الأول 1814م، ص165.

51. س ش 10، 10 صفر 1262هـ/ 8 شباط 1846م، ص163.

52. س ش 12، 9 ذي القعدة 1273هـ/ 2 تموز 1857م، ص203.

مدينة نابلس، فلم يكن تعامل الأشراف في سوق العقارات أو الدين مقتصراً على المسلمين فقط، بل تعاملوا أيضاً معَ أبناء الطوائف الأخرى ممّا يعزّز مدى الانسجام الديني والاندماج الطائفي في المجتمع النابلسي، بل حتى نقيب الأشراف بنفسه تعامل معَ تلك الطوائف ببيع العقارات وشرائها، فتذكر إحدى الحجج أنّ النقيب محمد مرتضى الجعفري باع بالأصالة والوكالة عن والدته شفوقة للقسيس يوحنّا صالح من طائفة البروتستانت 3/5 13 قيراطاً بفرن بمحلة الغرب[53] بثمن مقداره 2120 قرشاً، بينما باعه بالأصالة عن نفسه 2/5 8 قيراط بـ 1680 قرشاً، وباع بالوكالة عن والدته ثلاثة قراريط بثمن مقداره 600 قرش، واشترى القسيس نفسه أيضاً من غصون ابنة نقيب الأشراف 1/5 4 قيراط بالفرن نفسه بمبلغ مقداره 840 قرشاً، وكان وكيلها في هذا البيع زوجها محمد علي طوقان[54].

كما تعامل الأشراف أيضاً معَ الطوائف الأخرى بالتداين فكانوا دائنين ومدينين، فقد تضمّنت تركة الخواجا إلياس ميخائيل الصباغ ديناً بذمّة عبدالواحد البسطامي ثمانية قروش[55].

الوظائف الدينيّة:

انخرط الأشراف في العديد من الوظائف الدينيّة كالنظارة على الوقف وولايته والإمامة في مختلف مساجد المدينة والتدريس والوعظ وقراءة القرآن، إضافة إلى بعض الوظائف في المحكمة الشرعيّة وبخاصّة الكتابة.

ويُلاحظ أنّ بعض الأشراف جمع بين النظارة والتولية معاً، ولعلّ من أبرزهم نقيب الأشراف الشيخ محمد مرتضى الجعفري الذي تولّى مَهَمّة النظارة والتولية معاً على وقف جامع الحنابلة في مدينة نابلس[56] ووقف جامع الناقورة بقرية الناقورة[57]. وكان أيضاً ناظراً ومتولّياً على نصف وقف الشيخ عماد الدين الكائن ضريحه داخل المدينة، بينما كان عمّه أسعد نجم الدين الجعفري وأولاده نظّاراً ومتولّين على النصف الثاني، ويستدلّ من إحدى الحُجج أنهم ورثوا هذه الوظائف عن أجدادهم أحمد حمد الحنبلي ونجم الدين عبدالرحيم الحنبلي بالاستحقاق حَسَبَ شروط الواقف وبموجب براءة شريفة[58].

وكان محمد صالح الحنبلي أحد نقباء الأشراف في نابلس خلال الربع الأول من التاسع عشر ناظراً على وقف المدرسة العماديّة[59]، وعمل العديد من الأشراف من عائلتي الحنبلي والبسطامي وتفاحة الحسيني في شؤون النظارة والتولية على مختلف المؤسسات الوقفيّة، فكان كل من سفيان أمين البسطامي ومحمد سعيد البسطامي ناظرين على

53. محلّة الغرب: وتقع في الجهة الشماليّة الغربيّة من المدينة بين جامع البيك شرقاً والنهاية الغربية للبلدة القديمة. بهجت صبري، المظاهر العمرانيّة في مدينة نابلس خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، مجلّة جامعة النجاح الوطنيّة، م2، ع6، 1992، ص86. كلبونة، تاريخ مدينة نابلس، ص105.

54. س ش19، 19 شعبان 1291هـ/ 2 تشرين الأول 1874م، ص52.

55. س ش 17، 18 محرم 1289هـ/ 29 آذار 1872م، ص314.

56. س ش 11، أواسط شعبان 1263هـ/ 30 تموز 1847م، ص64. س ش12، 5 ذي القعدة 1266هـ/ 13 أيلول 1850م، ص27.

57. قرية الناقورة: وتقع على مسافة 15 كم شمال مدينة نابلس، وتحيط بها قرى سبسطية وأجنسنيا وزواتا ودير شرف وبيت إيبا. مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، 10 أجزاء، كفر قرع: دار الهدى، 2002، ج2، ق2، ص393-394. آمنة إبراهيم أبو حجر، موسوعة المدن والقرى الفلسطينية، 2ج، عمان: دار أسامة للنشر، 2003، ج2، ص932. حسين علي لوباني، معجم أسماء المدن والقرى الفلسطينيّة، بيروت: مكتبة لبنان، 2006، ص267.

58. س ش15، 25 جمادى الثانية 1285هـ/ 14 تشرين الأول 1868م، ص138.

59. س ش7، أوائل صفر 1224هـ/ 19 آذار 1809م، ص16. وتقع المدرسة العمادية غربي مقام الشيخ بدران في حارة الغرب شرقي جامع البيك، أنشأها العماد الحافظ بدران بن شبل المقدسي (ت 698-1298)، واستمرّت تؤدّي دورها كمدرسة طوال العهدين المملوكي والعثماني حتى أواخر القرن التاسع عشر حيث حُوّلت إلى محكمة نابلس الشرعيّة. وعلى إثر تعرض مدينة نابلس عام 1927 إلى زلزال انهدمت المدرسة. محمد عثمان الخطيب، الأوقاف الإسلاميّة في فلسطين في العصر المملوكي 648-923هـ/ 1250-1517م، دار الكتاب الثقافي، ص58.

وقف الجامع الصلاحي[60]، بينما كان كلّ من سعيد وهاشم أولاد خليل صالح البسطامي ونجم الدين صالح البسطامي ومحمد محمود صالح البسطامي نظّاراً على العديد من المؤسسات الوقفية داخل مدينة نابلس وقراها المجاورة[61]. أمّا عائلة تفاحة الحسيني فأشير إلى محمد الأتيرة الجقة الحسيني الذي كان ناظراً ومتولّياً على وقف جامع العين[62]، وتولى هذه الوظيفة من بعدهما حسن الجقة الحسيني[63].

وعلاوة على النظارة أو التولية على أوقاف المؤسسات الدينيّة كان بعض الأشراف متولين أو نظّاراً أو كلاهما معاً على الأوقاف الذرية التي تعود لأجدادهم أو أقاربهم، فقد كان عبدالقادر هاشم الحنبلي ناظراً على أوقاف كلّ من هاشم أبو حسين الحنبلي وحسن هاشم الحنبلي وهاشم الحنبلي ومحمد هاشم الحنبلي[64]. وكان أحمد محمد حجازي العمري ناظراً على وقف جده لأبيه حجازي العمري[65]. وتولّى أحمد سليمان الصمادي النظارة على وقف جده الأعلى بصفة الرشد[66]. ولم تقتصر شؤون النظارة والتولية على الذكور فقط بل تولّت بعض النساء الشريفات هذه الوظائف، فتذكر إحدى الحُجج الشرعيّة أنّ مريم يوسف الحنبلي ناظرة على وقف جدها حسن الحنبلي[67].

وتولّى بعض الأشراف الإمامة على المذاهب الشافعيّة والحنفيّة والحنبليّة، سواء كان ذلك للصلوات الخمس أو بعضها بالإضافة إلى صلاة التراويح خلال شهر رمضان، فقد تولّى عبدالرحمن زيد القادري الإمامة على المذهب الشافعي لصلوات الظهر والعصر والعشاء في جامع الساطون[68].

بينما تولّى محمد منيب عبدالله زيد القادري الإمامة لصلاتي الفجر والمغرب، وأُسندت إليه أيضاً وظيفة قراءة ورد السّحر في كلّ ليلة من ليالي شهري رجب وشعبان[69]. أمّا الإمامة للصلوات الخمس على المذهب نفسه في الجامع الصلاحي فكان من بين من تولّاها حسن شعبان البسطامي، وتوّلى معها أيضاً وظيفتي آذان الفجر والتوقيت[70]. وأمّا الإمامة على المذهب الحنفي فكان ممّن تولّاها محمد راغب مصطفى التميمي؛ حيث تولّى إمامة ذلك للصلوات الخمس في الجامع الصلاحي بالإضافة إلى قراءة المولد الشريف وقصّة المعراج ووعظ نصف شعبان[71]. وفيما يختصّ بالإمامة على المذهب الحنبلي فقد برز من بين الأئمة كلّ من تقي الدين عبدالكريم وأسعد نجم الدين الحنبلي؛ حيث تولّيا الإمامة للصلوات الخمس على المذهب الحنبلي في جامع الحنابلة مناصفة بينهما[72].

---

60. س ش10، محرم 1268هـ/ تشرين الأول 1851م، ص68. س ش 11، أواخر شعبان 1263هـ/ 14 آب 1847م، ص34. ويُعرف الجامع الصلاحي بالجامع الكبير ويقع في القسم الشرقي من المدينة الكبيرة ويُعدّ من أكبر مساجد المدينة وأكثرها شهرة. أصله كنيسة بناها الإمبراطور يوستنيانوس في القرن السادس للميلاد وأعاد الفرنج بناءها سنة 1167م ثمّ حوّلها المسلمون إلى جامع. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج2، ق2، ص228.
61. س ش22، 25 ربيع الثاني 1297هـ/ 7 نيسان 1880م، ص85.
62. س ش 11، غرة رجب 1264هـ/ 4 حزيران 1848م، ص85.
63. س ش7، شعبان 1229هـ/ تموز 1814م، ص190.
64. س ش 9، غرة شوال 1252هـ/ كانون الأول 1837م، ص232.
65. س ش 9، أوائل جمادى الثانية 1247هـ/ 8 تشرين الثاني 1813م، ص18.
66. س ش 10، 20 رجب 1257هـ/ 24 شباط 1859م، ص59.
67. س ش 9، جمادى الأولى 1247هـ/ تشرين الأول 1831م، ص25.
68. س ش 17، غرة شعبان 1290هـ/ 25 أيلول 1873م، ص72. ويقع جامع الساطون في محلة الياسمينة، الدباغ، بلادنا فلسطين، ص226.
69. س ش 17، غرة رجب 1290هـ/ 26 آب 1873م، ص519.
70. س ش 22، 5 ربيع الأول 1298هـ/ 6 شباط 1881م، ص202. س ش 24، 5 شعبان 1300هـ/ 12 حزيران 1883م، ص171.
71. س ش22، 5 ربيع الأول 1298هـ/ 6 شباط 1881م، ص202.
72. س ش 25، 1 ربيع الأول 1301هـ/ 1 كانون الأول 1884م، ص104. ويُعد جامع الحنابلة من مساجد نابلس القديمة ودُعي بهذا الاسم نسبة إلى الحنابلة الذين تولّوا الإمامة فيه. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج2، ق2، ص226.

وبرز بعض الأشراف في مجال التدريس والوعظ، وكان من بينهم محمد راغب مصطفى التميمي الذي تولّى وظيفة أداء الدرس الشريف ونفع العوام بالوعظ في الفقه والحديث في الجامع الصلاحي، وقد أُسندت له هذه الوظيفة عوضاً عن عمّه محمود أحمد التميمي وابن عمّ أبيه صالح محمد موسى التميمي بحكم وفاتهما[73].

وعمل الكثير من الأشراف في وظيفتي الكتابة والباشكاتب في المحكمة الشرعية[74] وكانت عائلة التميمي من أكثر العائلات التي ظهرت في هذه الوظائف، ومن بين أبنائها الذين عملوا في وظيفة الكتابة محمد صالح التميمي[75]، ومحمد فوزي التميمي[76]، ومحمود التميمي[77]، وأحمد التميمي[78]، ومحمد بدوي التميمي[79]، بينما كان ممّن تولّى وظيفة الباشكاتب مصطفى التميمي وابنه محمد راغب[80].

أمّا العائلات الأخرى فكان ممّن تولّى وظيفة الكتابة في المحكمة من عائلة القادري حسن زيد عبدالغني[81] وعلي زيد[82] وابنه محمد[83]، بينما ظهر من عائلة تفاحة الحسيني الكاتب سليمان عبّاس[84].

وإلى جانب الكتابة في المحكمة عمل بعض الكتّاب في وظائف أخرى، فكان محمود أحمد التميمي كاتباً وناظراً على وقف جده لأبيه[85]، بينما تولّى محمد راغب التميمي قبل أن يتحوّل إلى باشكاتب المحكمة وظيفة إمامة الصلوات الخمس في الجامع الصلاحي[86].

الاهتمـام بالوقف

أبدى العديد من الأشراف الاهتمام بوقف بعض أو كلّ عقاراتهم، وذلك استناداً إلى الحديث النبوي الشريف "إذا مات ابنُ آدم انقطع عمله إلّا من ثلاث: صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له"[87].

وينقسم الوقف إلى نوعين: وقف ذري (أهلي) ووقف خير، فالوقف الذري هو ما يحبسه الواقف على نفسه طوال حياته ثمّ على أبنائه وذريته من بعده إلى أن ينقرضوا فيؤول إلى جهة خيريّة وِفقاً لشرط الواقف. أمّا الواقف الخيري فهو ما أوقفه السلاطين والأمراء والحكّام والولاة وأهل الخير على بعض المؤسسات كالمساجد والزوايا والتكايا والمدارس

73. س ش 21، غرة جمادى الثانية 1296هـ/ 24 نيسان 1879م، ص273
74. الباشكاتب: وهو رئيس الكتبة في المحكمة الشرعية ويتولى الإشراف على الأمور الكتابية في المحكمة، وحفظ السجلات وتسجيل الصكوك والسندات وتحرير الوقائع بين المتخاصمين. واشترط في من يتولّى هذه الوظيفة أن يكون حَسن الأخلاق والديانة ويمتاز بالصدق والأمانة والاستقامة. س ش 12، 21 رجب 1269هـ/ 1 أيار 1853م، ص98. س ش 13ب، أواسط محرم 1281هـ/ 21 حزيران 1864م، ص115.
75. س س32، 2 جمادى الثانية 1314هـ/ 9 تشرين الثاني 1896م، ص197.
76. س ش 18، 5 جمادى الأولى 1291هـ/ 21 حزيران 1874م، ص249.
77. س ش 9، أواخر ذي القعدة 1252هـ/ 8 آذار 1837م، ص242.
78. س ش 8، جمادى الثانية 1323هـ/ نيسان 1817م، ص1.
79. س ش 30، 26 شعبان 1309هـ/27 آذار 1892م، ص158.
80. س ش 12، 23 ذي القعدة 1274هـ/ 6 تموز 1858م، ص210. س ش 12، غرة صفر 1275هـ/ 11 أيلول 1858م، ص216.
81. س ش 29أ، غاية صفر 1309هـ/ 5 تشرين الأول 1891م، ص188.
82. س ش 27، 27 ربيع الثاني 1305هـ/ 13 كانون الأول 1888م، ص162.
83. س ش 32، 23 ذي القعدة 1313هـ/ 7 أيار 1896م، ص206.
84. س ش 30، 23 محرم 1310هـ/ 18 آب 1892م، ص43.
85. س ش 10، غرّة شعبان 1262هـ/ 26 تموز 1846م، ص233.
86. س ش 24، 5 شعبان 1300هـ/ 12 حزيران 1883م، ص171.
87. ابن مسلم، مختصر صحيح مسلم، القاهرة: دار الهلال، 1983، ص246.

والخوانق وغير ذلك ليكون مصدر إنفاق دائم عليها[88].

وتُعد الوقفيات الثلاث للأخوين أسعد وسعيد يوسف البشتاوي من أكثر أوقاف الأشراف حجماً وأهميّة، فقد أوقفوا ثلاث وقفيات؛ الأولى مؤرّخة في أواخر جمادى الثانية 1258هـ/8 آب 1842م، والثانية مؤرخة في 17 ذي القعدة 1272هـ/21 تموز 1856م، بينما كانت الوقفية الثالثة مؤرّخة في 21 صفر 1273هـ/22 تشرين الأول 1856م، واشتملت هذه الوقفيات الثلاث على عشرات العقارات بمختلف أنواعها من سكنيّةٍ وتجاريّةٍ وزراعيّةٍ وصناعيّةٍ من دورٍ ودكاكينَ ومخازنَ ووكالاتٍ تجاريّةٍ وكرومٍ وبساتينَ وجنائنَ وحواكيرَ وغراسٍ وقطعِ أراضٍ ومقاهٍ ومطاحنَ ومصابن[89].

كما أوقف العديد من الأشراف بعض العقارات التي كانوا يمتلكونها، من ذلك وقفيّة حسن تفاحة الحسيني التي اشتملت على دار بمحلة الحبلة[90]. وأوقف كلّ من أسعد ومحمود وصالح وعبدالوهاب أولاد أحمد صالح بيشه داراً بمحلة القريون[91]. وأوقف محمد قاسم كوكش دار بمحلة الحبلة و18 قيراطاً بدار أخرى بمحلّة العقبة[92]. واشتملت وقفية محمود صالح الحنبلي على طبقة وبيت بداخل دار صالح بمحلة الغرب و12 قيراطاً في دار ثانية[93]. وأوقفت ساره صالح الحنبلي طبقة وبيت بداخل دار صالح الجديدة الكائنة في محلّة الغرب[94]. أمّا وقفيّة محمد سعيد البسطامي فقد اشتملت على حصص في عشرين عقاراً منها داران في محلّة العقبة وبائكة ومعصرة وستة عشر دكاناً تقع في سوق المربع وسوق الصياغ الشرقي[95]. وأوقف محمد علي أمين الدين حُصصاً مختلفة في خمسة عقارات، منها دار وبيت في محلّة العقبة ومطبخ كائن داخل الدار ودكانان بسوق العطارين[96].

أمّا وقفية يوسف زيد القادري فقد اشتملت على حصص في خمسة وثلاثين عقاراً من دورٍ وبيوتٍ ودكاكينَ ومصابنَ ومعاصرَ ومخازنَ وأفرانٍ وكرومٍ وحواكيرَ ومطاحن[97].

ويُلاحظ أنّ بعض الأشراف أوقفوا عقارات لهم خارج فلسطين، فقد ذكرت إحدى الحُجج الشرعيّة توكيل كلّ من إبراهيم أحمد يوسف فخر الدين وعبدالقادر محمد حسن فخر الدين الناظر على وقف الحاج فخر الدين الأخرمي لكلّ من علي محمود يوسف فخر الدين ولبيب إبراهيم فخر الدين وكليهما من نابلس في إعمار عقارات الوقف الكائنة في

88. زياد عبدالعزيز المدني، الأوقاف في القدس وجوارها في القرن التاسع عشر الميلادي 1800–1918، عمان، 2004، ص13–19. محمد أسعد الحسيني، المنهل الصافي في الوقف وأحكامه، القدس: المطبعة الوطنية، 1982، ص14–15.

89. لمزيد من التفاصيل حول هذه الوقفيات من حيث الشروط والمضمون، انظر: س ش10، أواخر جمادى الثانية 1258هـ /9 آب 1842م، ص83–85. ش س12، 17 ذي القعدة 1272هـ/ 21 تموز 1856م، ص162–165. س ش 12، 21 صفر 1273هـ/ 22 تشرين الأول 1856م، ص182.

90. س ش 6، 20 صفر 1216هـ /3 تموز 1801م، ص118. وتقع محلة الحبلة عند أقدام جبل عيبال في الجهة الشماليّة الشرقيّة من المدينة. عُرفت بهذا الاسم لأنها كانت مزروعة بالدوالي التي تسمّى الحبلة. النمر، تاريخ جبل نابلس، ج1، ص97. كلبونة، تاريخ مدينة نابلس، ص105.

91. س ش 6، أواخر صفر 1215هـ/ 24 تموز 1800م، ص229. وبنيت محلة القريون في العصر الروماني. سُمّيت بهذا الاسم نسبة إلى كرايون باللاتينية ومعناها الأنبوب أو النبع. النمر، تاريخ جبل نابلس، ج2، ص560.

92. س ش 8، ربيع الأول 1236هـ/ كانون الأول 1821م، ص139. وتقع محلّة العقبة في الجزء الجنوبي من المدينة بين محلتي القيساريّة والقريون. ويبدو أنها كانت منحدرة فعُرفت بهذا الاسم. النمر، تاريخ جبل نابلس، ج2، ص560. كلبونة، تاريخ مدينة نابلس، ص105.

93. س ش 6، أوائل جمادى الأولى 1220هـ/ 30 تموز 1805م، ص235.

94. س ش 6، جمادى الثانية 1222هـ/ آب 1807م، ص282.

95. س ش 10، 10 ربيع الثاني 1259هـ/ 11 أيار 1843م، ص94–95.

96. س ش 10، 3 ربيع الثاني 1258هـ/ 15 أيار 1842م، ص106.

97. س ش 11، غرّة ربيع الأول 1265هـ/ 26 كانون الأول 1849م، ص133–135.

القاهرة بمصر، وقبض أجرة ذلك والقيام بجميع المعاملات المتعلّقة بأمور الوقف في مصر[98].

استبدال العقارات الوقفيّة

يعني الاستبدال اصطلاحاً إخراج العين الموقوفة عن جهة وقفها وبيعها وشرائها عين أخرى تكون وقفاً بدلها؛ أي أخذ البدل ليكون وقفاً مكان العين التي كانت وقفاً؛ أي بمعنى شراء عين أخرى تكون وقفاً بدلها[99]. وغالباً ما تكون مبرّرات الاستبدال في العقارات الوقفيّة تتمثل في تعمير بعض عقارات الوقف التي تعرّضت للخراب بفعل العوامل الطبيعيّة من زلازلَ وسقوط الأمطار[100].

وقد أبدى بعض الأشراف، لا سيّما الأغنياء منهم، اهتماماً ملحوظاً باستبدال العقارات الوقفيّة من نظارها أو متولّيها فاستحوذوا بذلك على ملكيات كبيرة ومتعدّدة من مختلف العقارات وبخاصّة السكنيّة منها. ويبيّن الجدول الآتي عدد عقود الاستبدال التي خصّت الأشراف خلال الفترة ما بين 1214هـ/1800م-1266هـ/1850م.

الرقم	اسم المستبدل	نوع العقار	المبدل	مساحة العقار	الموقع	الثمن	السجل
.1	محمد هاشم الحنبلي	غراس	إسماعيل جبران	3.5 قيراط	غرب مدينة نابلس	50 زولطة[101]	س ش6، أوائل شوال 1215هـ/16 شباط 1801م، ص117.
.2	محمد سعيد البسطامي	1. دكان	هاشم البسطامي	4 قراريط	السوق الغربي	60 زولطة	س ش6، جمادى الأولى 1216هـ/1801م، ص154.
		2. بستان الجوربجي	محمد آغا اليوسف ويوسف آغا الجوربجي	12 قيراطا	محلّة القريون	3000 قرش أسدي[102]	س ش7، شوال 1229هـ/أيلول 1814م، ص196.
		3. حواكير وكروم	أحمد الصمادي	3 قراريط	غرب نابلس	500 زولطة	س ش 8، ربيع الأول 1234هـ، كانون الثاني 1818م، ص75.
		4. حواكير	قاسم أبو	قيراطان	غرب	250	س ش 8، أواخر ربيع

98. س ش 29أ، 24 رمضان 1309هـ/ 23 نيسان 1892م، ص355.

99. عبدالجليل عبدالرحمن عشّوب، كتاب الوقف، القاهرة: مطبعة الرخاء، 1935، ص37. زهدي يكن، الوقف في الشريعة والقانون، بيروت: دار النهضة العربيّة، 1388هـ، ص60. محمد عبيد عبدالله الكبيسي، أحكام الوقف في الشريعة الإسلاميّة، جزءان، بغدان: مطبعة الرشاد، 1977، ج1، ص9.

100. س ش 9، غرّة شعبان 1252هـ/ 11 تشرين الثاني 1836م، ص109.

101. الزولطة: وهي قطعة نقد فضيّة بولنديّة المنشأ، وكانت في بداية استخدامها تزيد عن القرش وتعادل من حيث الوزن ثلثية أو ثلاثة أرباعه، ومن مضاعفاتها جفته زلطة وهي فئة الستين بارة، وزلطة من فئة ثلاثين بارة. سيد محمد السيد محمود، النقود العثمانية، القاهرة: مكتبة الآداب، 2003، ص164. خليل إينالجك، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانيّة، 2ج، ترجمة عبداللطيف الحارس، بيروت: دار المدار الإسلامي، 2007، ج2، ص764.

102. القرش الأسدي: سُمّي بهذا الاسم لوجود صورة أسد على وجهيه، وكان من أكثر الوحدات النقديّة تداولاً في فلسطين خلال القرن التاسع عشر. هاملتون جب وهارولد بوين، المجتمع الإسلامي والغررب، 2ج، ترجمة عبدالمجيد القيسي، دمشق: دار الهدى، 1997، ج2، ص62. الحزماوي، التاريخ الاقتصادي، ص54. إينالجك، التاريخ الاقتصادي، ج2، ص764.

			طيطوره		نابلس	زولطة	الثانى 1243هـ/20 تشرين الثانى 1827م، ص296.
.3	عبدالله هاشم الحنبلي	1. مصبنة الحسنية	خليل يوسف الحنبلي	4 قراريط	محلّة الياسمينة	700 زولطة + 3 قراريط ببيت بدار السادات الحنابلة	س ش 8، ذي القعدة 1236هـ/آب 1821م، ص182.
		2. مصبنة الحسنية	خليل يوسف الحنبلي	4¼ قيراط	محلّة الياسمينة	700 زولطة + 3¼ قيراط ببيت بدار السادات الحنابلة	س ش8، ذي الحجّة 1236هـ/أيلول 1821م، ص182.

.4	إبراهيم محمد هاشم الحنبلي	دار	حسن الجوربجي	4 قراريط	محلّة الغرب	52 قرشا	س ش8، ذي الحجّة 1237هـ/أيلول 1822م، ص186
.5	عبدالقادر وأسعد أولاد عبدالله هاشم الحنبلي	1. بيت	مصطفى إسماعيل	جميعه	محلّة القريون	4500 قرش + 12 قيراطا ببت بمحلّة الياسمينة	س ش 9، أوائل شعبان 1247هـ/6 كانون الأول 1832م، ص32.
		2. دار	أسعد بيك الشامية	جميعها	محلّة القريون	9000 قرش	س ش 10، أواخر ربيع الثانى 1262هـ/27 نيسان 1846م، ص184. وتشتمل هذه الدار على قصر علوي وبيت وأوضة بداخلها خزنة وإيوان ومطبخ وأدب خانة
.6	محمود أحمد نجم الدين الحنبلي	طبقتين	مريم يوسف الحنبلي	6 قراريط	محلّة الغرب	1000 قرش أسدي	س ش9، جمادى الأولى 1247هـ/شباط 1831م، ص25.
.7	بكر عثمان حماد	1. دار	عباس طوقان	10 قراريط	محلّة الغرب	500 قرش	س ش 8، شعبان 1241هـ/نيسان 1826م، ص269.
		2. معصرة	مسعود حلاوة	12 قيراط	محلّة الغرب	500 قرش	س ش 8، أوائل شوال 1245هـ/27 آذار 1830م، ص274.

		3. دكان	حسين ريان	3 قراريط	محلّة الغرب	250 قرشا أسدي	س ش8، أوائل رمضان 1245هـ/25 شباط 1830م، ص299.
.8	محمد سليمان الصمادي	كرم	–	5 قراريط	غرب نابلس	100 قرش أسدي	س ش6، شوال 1221هـ/14 كانون الثانى 1806م، ص275.
.9	حسن الجقة الحسيني	معصرة	أحمد بطبوط	9 قراريط	محلّة الحبلة	900 زولطة	س ش8، غرّة شوال 1237هـ/21 حزيران 1822م، ص203.
.10	محمد حسن الجقة الحسيني	1. دكان	أحمد محمد حجازي	8 قراريط	محلّة العقبة	3300 قرش أسدي	س ش9، 13 شوال 1252هـ/22 كانون الأول 1837م، ص232
		2. دكان	أحمد حجازي	8 قراريط			
		3. دكان	أحمد حجازي	8 قراريط			
		4. طاحونة	أحمد حجازي	8 قراريط			
		5. بيت	أحمد حجازي	8 قراريط			
		6. دار	أحمد حجازي	8 قراريط			
		7. قهوة	أحمد حجازي	8 قراريط			
.11	عبدالله نجيب الجقة الحسيني	1. دكان	أحمد بيشه	قيراطان	محلّة العقبة	500 قرش أسدي	س ش9، أوائل ربيع الأول 1253هـ/6 حزيران 1837م، ص293.
		2. دكان	أحمد بيشه	1⅓ قيراط			
		3. طبقة	أحمد بيشه	1⅓ قيراط			
		4. مرجوحة	أحمد بيشه	4 قراريط			
.12	أحمد تفاحة الحسيني	1. دار	محمد مصطفى	6 قراريط	محلّة الياسمينة	1850 قرشاً	س ش9، أوائل ربيع الأول 1254هـ/26 أيار 1838م، ص371.
		2. بائكتين	محمد مصطفى	6 قراريط			
		3. حوش	محمد مصطفى	6 قراريط			
		4. دار	عبدالرزاق البزبوز	5.5 قيراط	الياسمينة	2100 قرش	س ش9، أوائل ربيع الأول 1254هـ/26 أيار 1838م، ص384.
		5. بائكتين	عبدالرزاق البزبوز	5.5 قيراط			
		6. حوش	عبدالرزاق البزبوز	5.5 قيراط			
		7. طبقة	عبدالرزاق البزبوز	5.5 قيراط			

		8. دار	محمد إسماعيل	6 قراريط	الياسمينة	1850 قرشا	س ش9، غرّة ربيع الثاني 1254هـ/25 حزيران 1838م، ص384.
		9. بائكتين	محمد إسماعيل	6 قراريط			
		10. حوش	محمد إسماعيل	6 قراريط			
		11. دار	عبدالرزاق البزبوز	قيراطان	الياسمينة	570 قرشا	س ش9، أواخر ذي الحجّة 1254هـ/17 آذار 1839م، ص396.
		12. دكانتين	عبدالرزاق البزبوز	قيراطان			
.13	سفيان أمين البسطامي	1. أوضة	محمد سعيد البسطامي	16 قيراطا	الحبلة	825	س ش10، أواخر ذي القعدة 1259هـ/22 كانون ثاني 1843م، ص105.
		2. بيت		16 قيراطا			
		3. بيتين وقبو وطبقتين وأدب خانة	هاجر الدجاني	5.5 قيراط	محلّة الغرب	100 قرش + 16 قيراطا ببيت بمحلّة الحبلة	س ش11، 9 صفر 1265هـ/5 كانون الأول 1849م، ص110
.14	يوسف فخر الدين	مصبنة السوارية	إسماعيل سوار	6 قراريط	الحبلة	100 قرش	س ش7، شوال 1229هـ/أيلول 1814م، ص193.

يبدو واضحاً من خلال العقود السابقة أنّ عدد المستبدلين من الأشراف قد بلغ 14 شخصاً بينما بلغ عدد العقارات المستبدلة 43 عقاراً اشتملت على عقارات سكنيّة من دور وبيوت وطبقات وأوض وأحواش وعقارات تجاريّة كالدكاكين وعقارات صناعيّة كالمصابن والمعاصر والطواحين وعقارات زراعيّة من بساتين وكروم وغراس وحواكير.

ويُلاحظ أنّ الدور كانت من أكثر العقارات المستبدلة؛ حيث بلغ عدد عقودها تسعة، ونسبة ذلك 20.45% من عدد العقارات، تلاها مباشرة الدكاكين التي خصّها ثمانية عقود، ونسبة ذلك 18.18%، أمّا الأحواش والبوائك فحاز كلّ منها على ثلاثة عقود، بينما تراوح عدد العقود للعقارات الأخرى ما بين عقد إلى عقدين. وحاز أحمد تفاحة الحسيني على المرتبة الأولى من حيث عدد العقود البالغة 12 عقداً ويشكل ذلك 27.27% من إجمالي عدد العقود، وبلغ مجموع ثمن هذه العقود 6370 قرشاً، بينما بلغ عدد المبدلين لتلك العقود ثلاثة أشخاصّ، هم محمد مصطفى وعبدالرزاق البزبوز ومحمد إسماعيل، وأمّا في المرتبة الثانية فكان المستبدل محمد حسن الجقة الحسيني الذي خصّه سبعة عقود بلغ مجموع ثمنها 3300 قرش، وتقع جميع العقارات المستبدلة في محلّة العقبة.

وبلغت قيمة أعلى عقد بالقروش 9000 قرش، وكان ذلك ثمناً لدار تعرف باسم دار الشاميّة الشرقيّة الواقعة في محلّة القريون، وكان المستبدلان لذلك كلّ من عبدالقادر وأسعد أولاد عبدالله هاشم الحنبلي، بينما كان المبدل أسعد بيك الشاميّة، وقد اشتملت هذه الدار على قصر علوي وبيت وأوضة وإيوان وأدب خانة ومطبخ[103]. أمّا قيمة أعلى عقد بالزولطة فبلغت 900 زولطة، وكان ذلك ثمناً لتسعة قراريط بمعصرة تقع في محلّة الحبلة استبدلها حسن الجقة الحسيني

103. س ش 10، أواخر ربيع الثاني، 1262هـ/ 28 نيسان 1846، ص184.

من أحمد بطبوط[104].

وممّا يلفت النظر أنّ ثمن بعض العقارات المستبدلة كان نقداً وعيناً معاً، وبلغ عدد العقود من هذا النوع أربعة، تعلّق أولها باستبدال أربعة قراريط بالمصبنة الحسينيّة بمحلة الياسمينة ببدل مقداره 700 زولطة وثلاثة قراريط ببيت بداخل دار السادات الحنابلة[105]، وتناول ثانيها استبدال 4¼ قيراط بالمصبنة نفسها ببدل مقداره 700 زولطة 3¼ قيراط بنفس البيت السابق الكائن بدار السادات الحنابلة[106]، وكان المستبدل في هذين العقدين عبدالله هاشم الحنبلين بينما كان المبدل أيضاً في كليهما خليل يوسف الحنبلي، أمّا ثالثهاالعقود فتناول استبدال بيت بأكمله ويقع بمحلة القريون، واستبدله كلٌّ من عبدالقادر وأخيه أسعد ولدي عبدالله هاشم الحنبلي من حسن الجوربجي، وبلغ ثمن العقار المستبدل 4500 قرشٍ و12 قيراطاً ببيت في محلّة الياسمينة[107]، وتناول العقد الأخير استبدال سفيان أمين البسطامي من كلّ من هاجر وشقيقتها آمنة الدجاني الناظرتين على وقف جدّهما لأبيهما بصفة الرشد والاستحقاق $5^1/_5$ قيراط ببيتين خربين وطبقتين وقبو وأدب خانة في دار تقع بمحلة الغرب ببدل مقداره 100 قرش و16 قيراطاً ببيت في المحلّة نفسها، وكان وكيل الناظرتين في هذا العقد عبدالرزاق خليل مقبول البسطامي زوج الناظر آمنة[108].

ويلاحظ أنه كان من بين المبدلين خمسة أفراد ينتمون لعائلات من الأشراف، هم هاشم البسطامي وأحمد الصمادي وخليل يوسف الحنبلي ومريم يوسف الحنبلي ومحمد سعيد البسطامي.

وباستثناء عقارين فقط استبدلا كليّاً فقد اقتصر الاستبدال في العقارات الأخرى على حصص معيّنة، وبلغت أعلى حصة 16 قيراطاً خصّت عقدين أحدهما أوضة والثاني بيت، وكان المستبدل لهما سفيان أمين البسطامي بينما كان المبدل محمد سعيد البسطامي[109]. أمّا أقلّ حصّة فبلغت مساحتها قيراطين، واشتملت على أربعة عقود أحدهما لدار والثاني لحواكير والثالث والرابع لدكانتين.

أما فيما يختصّ بتوزيع أماكن العقارات المستبدلة فيلاحظ أنه كان من بين العقارات الزراعيّة الخمسةِ أربعةٌ تقع في الجهة الغربيّة من مدينة نابلس بينما كان العقار الخامس، وهو بستان الجوربجي، يقع داخل المدينة في محلّة القريون، وأمّا العقارات المتبقيّة فكانت جميعها تقع داخل محلّات المدينة، كان منها 14 عقاراً في محلّة الياسمينة و11 عقاراً في محلّة العقبة و6 عقارات في محلّة الغرب و4 عقارات في محلّة الحبلة وعقاران في محلّة القريون وعقار واحد في السوق الغربي.

دَور الأشراف في شراء العقارات

يقدّم السجلّ الشرعي لمحكمة نابلس الشرعيّة معلوماتٍ قيّمةً ووافيةً عن مشاركة الأشراف في سوق العقارات بشتّى أنواعها وانخراطهم في سوق التجارة الداخليّة في مدينة نابلس وحركتي البيع والشراء، فكان منهم كبار التجار وأصحاب المصابن والمطاحن والمعاصر والأفران والمخازن التجاريّة والدكاكين والوكالات التجاريّة، كما امتلك بعضٌ منهم مساحات لا يُستهان بها من العقارات الزراعيّة من بساتينَ وجنائنَ وكرومٍ وحواكيرَ وقطعِ أراضٍ.

وتظهر عينة دراسيّة بالاعتماد على عشرة سجلّات شرعيّة تمتدّ خلالَ الفترة الزمنيّة ما بين1214هـ/1800م–1286هـ/1870م دَور الأشراف في شراء مختلف أنواع العقارات سكنيّة وتجاريّة وزراعيّة وصناعيّة، وتوخّياً للدقة فقد اعتمدت العينة الأشخاصّ المشترين ممّن حملوا لقب فخر السادات أو عين السادات، وذلك على اعتبار أنّ هذا اللقب

104. س ش8، غرّة شوال 1237هـ/ 22 حزيران 1822م، ص203.

105. س ش 8، ذي القعدة 1236هـ/ آب 1821م، ص182.

106. س ش 8، ذي الحجة 1236هـ/ أيلول 1821م، ص182.

107. س ش 9، أوائل شعبان 1247هـ/ 6 كانون الأول 1832م، ص32.

108. س ش 11، 9 صفر 1265هـ/ 5 كانون الأول 1849م، ص110.

109. س ش 10، أواخر ذي القعدة 1259هـ/ 23 أيلول 1843م، ص105.

لم يكن يطلق إلاّ على الأشراف فقط، واعتمد أيضاً من حمل لقب السيد من العائلات التي حمل بعض أفرادها اللقبين السابقين (فخر السادات وعين السادات)، معَ الأخذ بعين النظر أنّ لقب السيّد كان يطلق أحياناً على أشخاصّ لا ينتمون لعائلات من الأشراف، فبعض الحُجج الشرعيّة كانت تنعت أحد الأشخاصّ بلقب السيّد بينما كان بعضُها الآخرُ يسقط هذا اللقب للشخص نفسه، وهو أمر قد يعتمد على كاتب الحجّة الشرعيّة، وعلاوة على ذلك فقد لوحظ أنّ لقب السيّد كان يطلق على بعض الأشخاصّ من غير الأشراف ممّن كانوا يتمتعون بمكانة اجتماعيّة في المدينة بينما كان أشخاصّ آخرون ومن العائلة نفسها مجرّدين من هذا اللقب، ممّا يعني أنّ لقب السيّد لم يكن يعني بالضرورة بشكل دائم أنّ صاحبه ينتمي لفئة الأشراف.

وأظهرت عينة الدراسة أنّ عدد عقود الشراء لأشخاصّ حملوا لقب فخر السادات أو عين السادات أو لقب السيد من العائلة نفسها التي حمل بعضٌ منها لقبي فخر وعين السادات قد بلغ نحو 295 عقداً، وُزّعت على ستة عشر عائلة هي البشتاوي وتفاحة الحسيني والصمادي والحنبلي والبسطامي والأخرمي والجعفري وعرفات والعمري والصباغ والسعدي وبيشه وكراجه وفخر الدين وأمين الدين والتميمي. ويتّضح ذلك من خلال الجدول الآتي:

العائلة	عدد العقود	عدد المشترين
البشتاوي	85	4
تفاحة الحسيني	24	8
الصمادي	19	5
الحنبلي	66	13
البسطامي	27	10
الأخرمي	1	1
الجعفري	44	4
عرفات	1	1
العمري	2	1
الصباغ	1	1
السعدي	1	1
بيشه	1	1
كراجه	1	1
فخر الدين	8	2
أمين الدين	1	1
التميمي	13	5

يبدو واضحاً من الجدول أعلاه أنّ عائلة البشتاوي جاءت في المرتبة الأولى من حيثُ عددُ العقود والبالغة 85 عقداً، ويشكل ذلك نسبة 28.81% من مجموع عدد العقود، تلاها في المرتبة الثانية عائلة الحنبلي التي خصّها 66 عقداً، ونسبة ذلك 22.27%، ثم جاءت عائلة الجعفري في المرتبة الثالثة وخصّها 44 عقداً، ونسبة ذلك 14.91%، وجاءت عائلة البسطامي في المرتبة الرابعة وخصّها 27 عقداً، وتبلغ نسبتها 9.15%، أمّا في المرتبة الخامسة فكانت عائلة تفاحة الحسيني وخصّها 24 عقداً، ونسبة ذلك 8.13%، وحلّت عائلة الصّمادي في المرتبة السادسة إذ خصّها 19 عقداً، ونسبتها 6، 44%، ثم تلاها في المرتبة السابعة عائلة التميمي التي حازت على 13 عقداً؛ أي بنسبة 4.40%،

ثم عائلة فخر الدين وخصّها ثمانية عقود ثمّ عائلة العمري التي خصّها عقدان، بينما العائلات المتبقيّة عقد واحد لكلّ منها.

ومن اللافت للنظر أنه بالرغم من حصول عائلة البشتاوي على المرتبة الأولى فإنّ عدد المشترين اقتصر فقط على أربعة أشخاصّ، هم يوسف البشتاوي وأخوه سعيد وابنه أسعد، الذي أخذ بالاستمرار في شراء العقارات معَ عمّه سعيد بعد وفاة والده، إضافة إلى إسماعيل البشتاوي الذي خصّه عقد واحد فقط.

واشتملت مشتريات هذه العائلة على عقارات زراعيّة بالدرجة الرئيسة والقليل من العقارات الأخرى، وبلغ مجموع ثمن هذه العقارات 80146 قرشاً خصّ منها لكلّ من الأخوين أسعد وسعيد البشتاوي 52474 قرشاً، بينما خصّ يوسف وعمّه سعيدا 27192 قرشاً، أمّا إسماعيل البشتاوي فقد خصّه 480 قرشاً فقط، وكان ذلك ثمناً لعقد واحد.

وقد وُزّعت هذه العقارات، من حيثُ النوعُ والثمنُ، على النحو الآتي:

نوع العقار	مشتريات أسعد وسعيد البشتاوي		مشتريات يوسف وسعيد البشتاوي		مشتريات إسماعيل البشتاوي	
	عدد العقود	الثمن بالقروش	عدد العقود	الثمن بالقروش	عدد العقود	الثمن بالقروش
الكروم	12	17003	7	6200	–	–
الحواكير	4	1543	1	220	1	480
الأراضي	13	9428	15	7434	–	–
الغراس	1	300	1	150	–	–
البوائك	–	–	1	480	–	–
الدور	–	–	3	1766	–	–
البيوت	–	–	3	3627	–	–
الدكاكين	5	8650	1	1000	–	–
البد	–	–	3	4050	–	–
الطواحين	3	3650	–	–	–	–
عقارات مشتركة	8	11900	3	2265	–	–
المجموع	**46**	**52474**	**38**	**27192**	**1**	**480**

يبدو واضحاً من الجدول أعلاه أنّ أغلب العقارات المشتراه كانت من نوع العقارات الزراعيّة بأنواعها (الكروم والحواكير والأراضي والغراس)؛ إذ بلغ عدد عقودها 55 عقداً بينما بلغ مجموع ثمنها 42758 قرشاً، ويشكّل ذلك 64.70% من مجموع عدد العقود البالغة 85 عقداً، ونسبة 53.35% من إجمالي ثمن العقارات الخاصّة بتلك العائلة، معَ العلم أنّ معظم صنف العقارات المشتركة كان من بين العقارات الزراعيّة، غيرَ أنّ السجلّ لا يفصل بين ثمن عقار وآخرَ يصنّف ضمن هذا النوع من العقارات، لا سيّما إذا كان مشتركاً بين عقار زراعي وعقار من نوع آخر. وجاء شراء قطع الأراضي في المرتبة الأولى من حيثُ العددُ البالغ 28 عقداً بثمن مقداره 16862 قرشاً، ومعَ أنّ الكروم حلّت في المرتبة الثانية من حيثُ عددُ العقود البالغة 19 عقداً إلا أنها تفوّقت على الأراضي من حيثُ الثمن؛ إذ بلغ الثمن الكلي للكروم 23203 قروش، ويساوي ذلك 54.26% من مجموع ثمن العقارات الزراعيّة.

ويلاحظ أنّ أعلى ثمن من جميع العقارات المشتراة قد بلغ 9500 قرش كان ثمناً لعدّة حصص في عقد واحد اشتمل

على عقارات مشتركة اشتراها كلّ من أسعد وسعيد من حسن زيد القادري[110]. وتلا ذلك عقد بقيمة 5000 قرشٍ كان يتعلق بشراء أسعد وسعيد أيضاً من صالح إسماعيل البشتاوي 18 قيراطاً بدكان يقع في سوق العطارين الشرقي[111]، بينما بلغت قيمة أقلّ عقد 58 قرشاً، وكان ثمناً لقيراطين في كرم اشتراها أيضاً كلّ من أسعد وسعيد من يوسف شموط[112].

ويلاحظ أنّ موقع العقارات الزراعيّة المشتراة قد تركّز في جهتين من المدينة هما الجهة الغربيّة والجهة الشرقيّة، واشتُرِيَ عقاران فقط في قرية عصيرة الشماليّة[113] شمال المدينة، ويقع كلا العقارين في منطقة الجبل الشمالي واقتصرا على أراضٍ، اشتمل أولهما على شراء كلّ من أسعد وسعيد قطعة أرض كاملة من إسماعيل الحسين بثمن مقداره 500 قرش[114] بينما اشتمل الثاني على شراء المشترين نفسهما 12 قيراطاً بقطعة أرض من العبدإسماعيل بثمن مقداره 170 قرشاً[115].

ويلاحظ أنّمعظم البائعين كان من غير الأشراف، واقتصر عدد العقود التي كان فيها البائع من الأشراف على 12 عقداً، ونسبة ذلك 14.11% من إجمالي عدد العقود، بينما اقتصر البائعين من المسيحيين على بائعين اثنين فقط لأربعة عقود، هما موسى ناصر النصراني، الذي باع لأسعد وسعيد عدّة حصص في أراضٍ غربي نابلس بثمن مقداره 1200 قرش بينما باع في العقد الثاني 12 قيراطاً بقطعة أرض تقع أيضاً غربي نابلس بثمن مقداره 310 قروش، واشتمل البيع على ما يتبع ذلك من شرب الماء الهارب من عين بيت الماء في نهار يوم الأحد من الظهر وحتى المغرب[116]. أمّا البائع الثاني فكان إبراهيم أنصار النصراني وقد خصّه أيضاً عقدان؛ حيث باع في العقد الأول لكل من أسعد وسعيد قيراطاً واحداً بأرض مزروعة تقع في واد نابلس بثمن مقداره 258 قرشاً[117]، ثمّ باع فيما بعدُ 1.5 قيراط بالأرض نفسها بثمن مقداره 395 قرشاً، واشتمل هذان العقدان على ما يتبع ذلك من شرب الماء العائد لذلك من ماء عين بيت الماء الجاري يوم الثلاثاء في كلّ أسبوع[118].

أمّا عائلة الحنبلي التي تبوّأت المرتبة الثانية في عدد العقود؛ حيث خصّها 65 عقداً بينما بلغ عدد المشترين منها 13 مشترياً، فاشتملت مشترياتهم على مختلف العقارات، كما في الجدول الآتي:

اسم المشـتري	إجمالي عدد العقود	عدد العقود التي دفع ثمن العقار فيها بالقروش	عدد العقود التي دفع ثمن العقار فيها بالزولطة	عدد العقود التي دفع ثمن العقار فيها بعملات أخرى
محمد هاشم الحنبلي	16	1	15	–
عبدالله هاشم الحنبلي	17	13	4	–
عبدالقادر هاشم الحنبلي	14	13	1	–

110. س ش 12، غرة صفر 1233هـ/ 2 تشرين الأول 1856م، ص179.
111. س ش 12، 25 صفر 1272هـ/ 7 تشرين الثاني 1855م، ص151.
112. س ش 12، 9 ذي الحجة 1271هـ/ 24 آب 1855م، ص131.
113. عصيرة الشماليّة: وتقع شمالي مدينة نابلس على بُعد نحو 6كم منها. وَدُعيت بالشماليّة تمييزاً لها عن عصيرة القبليّة. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج2، ق2، ص425. الموسوعة الفلسطينيّة، القسم العام، 4 مجلدات، دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينيّة، 1984، م3، ص281. أبو حجر، موسوعة المدن، ج2، ص904. لوباني، معجم أسماء المدن، ص188.
114. س ش 12، 10 ذي القعدة 1272هـ/ 14 تموز 1856م، ص158.
115. س ش 12، 16 ذي القعدة 1272هـ/ 20 تموز 1856م، ص160.
116. س ش 12، 20 ذي القعدة 1272هـ/ 24 تموز 1856م، ص167.
117. س ش 12، غرّة محرم 12173هـ/ 2 أيلول 1856م، ص196.
118. س ش 12، 11 ذي القعدة 1274هـ/ 24 حزيران 1858م، ص210.

محمود مصطفى هاشم الحنبلي	8	8	–	–
أسعد عبدالقادر أحمد الحنبلي	3	–	3	–
مصطفى محمود هشام الحنبلي	1	–	–	1
عثمان عبدالقادر هاشم الحنبلي	1	–	–	1
عبدالغني هاشم الحنبلي	1	–	–	1
سليمان هاشم الحنبلي	1	1	–	–
عبدالوهاب الحنبلي	1	1	–	–
محمد صالح الحنبلي	1	–	1	–
ساره صالح الحنبلي	1	–	1	–
كريهان وحامدة بنات مسعود الحنبلي	1	1	–	–
المجموع	**66**	**38**	**25**	**3**

يتضح من الجدول السابق استخدم خمسة أنواع من النقود هي القرش الأسدي والزولطة والليرة المسكوبي(119)والليرة المجيديّة(120) والقرش الشرك(121). ويلاحظ أنّ عدد العقود التي دفعت أثمان العقارات فيها بالقرش الأسدي بلغت 37 عقداً، بينما بلغ عدد العقود التي كانت بالزولطة 25 عقداً، أمّا العقود الثلاثة الأخيرة فكان كل عقد بعملة مختلفة؛ فقد كان العقد الأول بالليرة المسكوبي المشتري مصطفى محمود هاشم؛ حيث اشترى من محمد البسطامي الذي كان وكيلاً عن أنطون بشارة التيان(122) 16 قيراطاً بحاصل في الوكالة الفروخيّة(123) في مدينة نابلس بثمن مقداره 100 ليرة مسكوبي، وحدّد السجلّ أنّ هذا المبلغ يساوي 880 قرشاً صاغ الخزينة(124)، وبذلك يكون سعر الليرة المسكوبي 88 قرشاً صاغاً، أمّا العقد الثاني فتمثل في شراء عثمان عبدالقادر الحنبلي من مسعود مصلح 12 قيراطاً بدار في محلة الحبلة بثمن مقداره 45 ليرة مجيديّة(125)، وخصّ العقد الثالث المشتري عبدالقادر هاشم الحنبلي من عبدالسلام محمد

119. الليرة المسكوبي: وهي عملة روسيّة شاع استخدامها في المدن الفلسطينية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر بسبب قدوم الحُجّاج الروس إلى القدس وهجرة اليهود الروس إلى فلسطين، وتراوحت قيمتها ما بين 90–98 قرشاً. الحزماوي، التاريخ الاقتصادي، ص108–109.

120. الليرة المجيديّة: وهي عملة ذهبيّة وتعرف بالليرة العثمانيّة أيضاً، سُمّيت بالمجيدية نسبة إلى السلطان عبدالمجيد حيث ضربت في عهده عام 1843م. وتراوح سعرها خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ما بين 110–125 قرشاً. محمود، النقود العثمانيّة، ص73. الحزماوي، التاريخ الاقتصادي، ص75–79.

121. القرش الشرك: تعني كلمة شرك القيمة التي تدفع بالعملة الرائجة وأصلها جورك أو جركن وهي كلمة تركيّة تعني فاسد أو مغشوش. وقد أُشير إليه بعدّة تسميات منها قرش عملة قديمة، وقرش البندر . عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، القدس: مطبعة المعارف 1960، ص340. الحزماوي، التاريخ الاقتصادي، ص54.

122. عائلة التيان: وهي عائلة مسيحيّة من بيروت تمكّنت من شراء مساحات واسعة من الأراضي في فلسطين وبخاصّة أراضي وادي الحوارث شمال غرب مدينة طولكرم البالغ مساحته 30.826 دونما، وقد اشتراها أنطون التيان وسجلّ منها 5350 دونماً باسمه وباسم أخوته داود وميشيل وجورج ووديع. انظر: محمد ماجد الحزماوي، ملكية الأراضي في فلسطين 1918–1948، القدس: دار الجندي، 2018، ص318–320.

123. الوكالة الفروخيّة: وتقع غربي خان التجار وَتُنسب إلى فروخ باشا ابن عبدالله الشركسي أحد مماليك الأمير بهرام بن مصطفى باشا أخي الأمير رضوان حاكم غزّة، عيّن أميراً للواء نابلس سنة 1021هـ/1612م، وكان قد عيّن على اللواء وعزل عنه عدّة مرات قبل وفاته في مكّة سنة 1030هـ/ 1060م عندما توجّه أميراً للحجّ. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج2، ق2، ص145. غنايم، الفئات الاجتماعيّة في مدينة نابلس، ص61.

124. س ش 15، 4 محرم 1385هـ/ 28 نيسان 1868م، ص6. ويعني القرش صاغ الخزينة أو صاغ الميري القيمة الاسميّة للقرش التي تتعامل بها الدولة بمؤسساتها الرسميّة، وتعني كلمة صاغ أي سليم أو صحيح. ويساوي القرش الصاغ 50 بارة. انظر: عليان عبدالفتاح الجالودي، قضاء عجلون 1864–1918، عمان: منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام، الجامعة الأردنيّة، 1994، ص422.

125. س ش 16، 24 رجب 1286هـ/ 31 تشرين الأول 1869م، ص30.

الحنبلي 12 قيراطاً بدكان في خان التجار بثمن مقداره عشرة آلاف قرش شرك، وذلك على أساس سعر الليرة الفرنسيّة 103 قروش شرك وسعرها بالقرش صاغ الخزينة 86.5 قروش وسبع بارات[126].

وبلغ مجموع الثمن الكلي للعقارات التي اشتريت بعملة القرش 86.392 قرشاً، بينما بلغ مجموع الثمن الكلي للعقارات التي اشتريت بالزولطة 14208 زولطات، وبلغت أعلى قيمة بالقرش 9000 قرش، وكان ذلك ثمناً لمخزن بالوكالة الفروخيّة اشتراه عبدالقادر هاشم الحنبلي من إسرائيل عبداللطيف السامري[127]. بينما بلغت أعلى قيمة بالزولطة 9250 زولطة، وكان ذلك ثمناً لدار في محلة الغرب اشتراها محمد هاشم الحنبلي من أحمد صالح العبد، وتشتمل هذه الدار على دَورين علوي وسفلي، ويشتمل الدَّور العلوي على ثلاث طبقات وحضيرين متسعين وأدب خانة، بينما اشتمل الدَّور السفلي على بيتين وأدب خانة ومطبخ[128].

أمّا أقل مبلغ فكان عشرة قروش، وكان ثمناً لنصف قيراط في دار تقع بمحلّة الياسمينة اشتراه عبدالله هاشم الحنبلي من محمد طاهر القطب[129]. وبلغ أقل مبلغ بالزولطة ثماني زولطات، وكان ذلك ثمناً لنصف قيراط في مصبنة بالياسمينة اشتراه عبدالله هاشم الحنبلي من حمدان بكري طبيلة[130].

ويلاحظ أنّ بعض العقود تضمّنت شروطاً إضافية، ويظهر ذلك في شراء عبدالقادر هاشم الحنبلي لبعض الحصص في دار لباده في محلّة القريون، فقد أشير في أحد العقود الخاصّة بهذه الدار شراؤه من عدّة ورثة ⅛2 قيراط بمبلغ مقداره 1200 قرش معَ ما يتبع ذلك في نوبة الماء العائدة للأشجار الكائنة أمام الدار في ليلة الجمعة من كلّ أسبوعين[131]. وفي عقد ثان اشترى في الدار نفسها من محمود مصطفى هاشم الحنبلي ثمانية قراريط بثمن مقداره 4500 قرشاً معَ نوبة الماء العائدة للبركة من ماء راس العين من مقسم الطويلة جمعةً بعد جمعة[132].

كما يتضح أيضاً أنّ عبدالله هاشم الحنبلي كان من أكثر الأشخاصّ شراء؛ إذ خصّه 17 عقداً كان منها 13 عقداً دفعت أثمانها بالقروش وأربعة عقود بالزولطة، وبلغ مجموع ثمن العقود التي دفعت بالقروش 17305 قروش، بينما بلغ مجموع ثمن العقود التي دفعت بالزولطة 233 زولطة، ويلاحظ أنّ المبلغ الذي دفع بعملة القرش يساوي 20% من مجموع الثمن الكلي للعقارات التي اشترتها العائلة بالقروش، بينما تقلّ هذه النسبة في عملة الزولطة؛ إذ لا تساوي سوى 1.6%.

أمّا نوع العقارات التي اشتملت عليها هذه العقود فكانت موزّعة إلى خمسة أصناف، هي: سكنيّة، وزراعيّة، وتجاريّة، وصناعيّة، ومشتركة. ويبيّن الجدول الآتي توزيعها وأعدادها:

السكنيّة	العدد	الزراعيّة	العدد	الصناعيّة	العدد	التجاريّة	العدد	المشتركة	العدد
الدُّور	12	الكروم	2	المصابن	12	دكاكين	5	دكان وحاكورة	1
البيوت	2	الحواكير	3	المعاصر	3	حواصل	4	دكان ودار	1
الطبقات	7	الغراس	2			مخازن	4	دار ومصبنة	1

126. س ش 15، 2 ذي الحجّة 1284هـ/ 27 آذار 1868م، ص24. والبارة هي كلمة فارسية تعني قطعة أو شقفة أو جزءاً، وتُعد أصغر وحدة نقد في الدولة العثمانية، وكل أربعين بارة تساوي قرشاً واحداً، ويذكر الساحلي أنّ لفظ بارة أطلقه العثمانيون على نقد فضي كان متداولاً في مصر منذ القرن السادس عشر. العارف، المفصّل في تاريخ القدس، ص337. خليل الساحلي، النقود في البلاد العربيّة في العهد العثماني، مجلّة كليّة الآداب، عمّان: الجامعة الأردنيّة، عمّان، م2، 1971، ص107.

127. س ش 11، 13 ذي الحجّة 1263هـ/ 23 تشرين الثاني 1847م، ص46.

128. س ش 6، شعبان 1221هـ/ 27 تشرين الأول 1806م، ص255.

129. س ش 7، ربيع الأول 1231هـ/ شباط 1816م، ص213.

130. س ش 8، ذي الحجّة 1235هـ/ أيلول 1820م، ص129.

131. س ش 12، غرّة صفر 1272هـ/ 14 تشرين الأول 1855م، ص133.

132. س ش 12، غرّة صفر 1272هـ/ 14 تشرين الأول 1855م، ص134.

جدران	1	البيارات	1			بوائك	1	دار ومصبنة	1
						خلو حواصل	2	مصبنة وبستان	1
المجموع	**22**		**8**		**15**		**16**		**5**

يتضح أنّ العقارات السكنيّة حلّت في المرتبة الأولى؛ حيث بلغ عدد عقودها 22 عقداً، تلتها العقارات التجارية وخصّها 16 عقداً، ثمّ جاءت العقارات الصناعيّة التي خصّها 15 عقداً، أمّا العقارات الزراعيّة فقد خصّها ثمانية عقود، وأخيراً العقارات المشتركة التي حازت على خمسة عقود.

ويلاحظ أنّ أكثر العقارات شراءً كانت الدُّور والمصابن حيث تساوتا في عدد العقود؛ إذ خصّ كلّ منهما 12 عقداً، وخصّ عبدالله هاشم الحنبلي من عقود المصابن سبعة عقود تعلّقت كلُّها بمصبنة الطبيلة؛ حيث بلغ عدد القراريط المشتراة فيها 4.5 قراريط كان منها أربعة عقود بالزولطة وبلغ ثمنها 233 زولطة وثلاث عقود بالقرش وبلغ مجموع ثمنها 266 قرشاً. أمّا العقود الخمسة المتبقيّة فقد خصّت كل من عبدالقادر الحنبلي؛ حيث كان له أربعة عقود اختصّت بالمصبنة الحسينيّة بمحلّة الياسمينة، بينما اختصّ العقد الخامس بمحمد هاشم الحنبلي؛ حيث اشترى من حسين قمحيّة بالوكالة عن نجيبة طبيلة ثلاثة أرباع قيراط بمصبنة طبيلة بثمن مقداره 40 زولطة[133]. وممّا يجدر ذكره أنّ أحد العقود التي اختصّت بالمشتري عبدالقادر الحنبلي اشتملت على شراء 1¼ قيراط بالمصبنة الحسينيّة و5⅓ قيراط بالحلّة النحاسيّة فيها بثمن مقداره 6000 قرش، وكان يمتلك في المصبنة 20.5 قيراط وسدس قيراط وربع تسع قيراط وتسعةأجزاء من 44 جزءاً من القيراط فأصبحت حصته بهذا الشراء 21¼ قيراط، بينما كان يمتلك في الحلة النحاسية 16½ قيراط وثلث القيراط فصار بذلك يمتلك فيها 21.5 قيراطا وثلثي القيراط[134].

أمّا العائلة الثالثة الأكثر شراء فكانت عائلة الجعفري، وقد خصّها 44 عقداً كان من بينها 41 عقداً خصّت نقيب الأشراف محمد مرتضى، بينما خصّت العقود الثلاثة الأخرى كلّ من والده عبدالقادر عبدالله الجعفري عندما كان نقيباً للأشراف عام 1216هـ/1801م؛ حيث اشترى من أحمد العلمي ثلاثة قراريط في بيت يقع بداخل دار السادات الحنابلة وقيراطين بدكان بثمن مقداره 260 زولطة، [135]. أمّا العقد الثاني فكان صاحبه محمد صالح الجعفري؛ حيث اشترى من جبريل مصطفى العديلي ثمانية قراريط بقطعة أرض بقرية بيتا[136] بثمن مقداره 1360 قرشاً بندر (شرك). وأخيراً خصّ العقد الثالث محمود مصطفى هاشم الجعفري الذي اشترى من عثمان فياض قناديله ثلاثة قراريط بطاحونة أم الحلازين بثمن مقداره 2043.5 قروش[137].

وأمّا العقود التي خصّت محمد مرتضى البالغة 41 عقداً فقد اشتملت على عقارات مختلفة وزّعت على النحو الآتي:

الرَّقْم	نـوع العقـار	عدد العقود	الثمن بالقروش
.1	البساتين	4	7518
.2	الكروم	5	1283
.3	الحواكير	8	2254
.4	قنوات الماء	6	1315
.5	البيوت	8	1187
.6	الأوض	4	340
.7	بد	1	200

133. س ش 6، أوائل شوال 1217هـ/ 26 كانون الأول 1803م، ص186.

134. س ش 12، 19 شوال 1272هـ/ 24 حزيران 1856م، ص152.

135. س ش 6، أواخر ربيع الثاني 1216هـ/ 9 أيلول 1801م، ص118.

136. قرية بيتا: وتقع جنوب شرق مدينة نابلس على بعد 13كم مها، وكان تُعد من أكثر قرى القضاء زراعة للزيتون. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج2، ق2، ص309. أبو حجر، موسوعة المدن، ج2، ص916. لوباني، معجم أسماء المدن، ص29.

137. س ش 17، 20 محرّم 1290هـ/ 21 آذار 1873م، ص35.

.8	أفران	1	420
.9	دكاكين	1	غير واضح
.10	دور	2	700
.11	مشترك (بائكة ودكان)	1	400
	المجموع	**41**	**15617**

يبدو واضحاً أنّ العقارات الزراعيّة المشتملة على الأنواع الأربعة في الجدول أعلاه (البساتين، الكروم، الحواكير، قنوات الماء) قد حازت على الجزء الأكبر من حيثُ عددُ العقود والثمن، فقد بلغ مجموع عدد العقود التي خصّتها 23 عقداً، بينما بلغ مجموع ثمنها 12370 قرشاً، ويعادل ذلك نسبة 79.20% من مجموع الثمن لكلّ العقارات التي اشتراها. وتصدّرت الحواكير المرتبة الأولى من حيثُ عددُ العقود؛ حيث خصّها ثمانية عقود غيرَ أنها جاءت في المرتبة الثانية من حيث الثمن، تلاها في عدد العقود قنوات الماء وخصّها ستة عقود وإن كانت في المرتبة الثالثة من حيث الثمن، أمّا الكروم فكان ترتيبها الثالث من حيث عدد العقود؛ إذ خصّها خمسة عقود وفي المرتبة الرابعة من حيث الثمن، وأخيراً كانت البساتين في المرتبة الرابعة من حيثُ عددُ العقود؛ إذ خصّها أربعة عقود، غيرَ أنها جاءت في المرتبة الأولى من حيث الثمنُ الذي بلغ 7518 قرشاً ويساوي ذلك 60.77% من الثمن الإجمالي للعقود الزراعيّة و 48.13% من الثمن الكلي لجميع العقود. ويلاحظ أنّ العقود الثلاثة من العقود التي خصّت البساتين قد خصّت بستاناً واحداً يعرف ببستان الديماس الواقع في الجهة الغربيّة من مدينة نابلس، وبلغ عدد القراريط المبيعة منه في العقود الثلاثة خمسة قراريط. وقد تفاوت سعر القيراط من عقد إلى آخرَ، ففي أول عقد أبرم عام 1273هـ/1856م بلغ ثمن $^{2}/_{9}$ 4 قيراط 3264 قرشاً؛ حيث اشترى هذه الحصّة من أحمد السختيان[138]؛ أي أنّ ثمن القيراط الواحد بلغ 773 قرشاً، وبعد نحو السنتين اشترى 2/9 قيراط من درويش العمد بثمن مقداره 154 قرشاً[139]، وبذلك يكون ثمن القيراط الواحد وِفقاً لهذا السعر 693 قرشاً. وبعد نحو خمس سنوات اشترى من أمونة داود السختيان نصف قيراط بثمن مقداره 3755 قرشاً[140]، فيكون ثمن القيراط الواحد بناء على ذلك 750 قرشاً.

أمّا العقد الرابع فقد خصّ بستاناً يقع في شمال المدينة؛ حيث باع منه محمد شاهين قيراطاً واحداً بثمن مقداره 725 قرشاً[141].ويلاحظ أّن معظم العقارات الزراعيّة التي اشتراها تقع في الجهة الغربيّة لمدينة نابلس باستثناء عقارين فقط، الأول بستان ويقع في الجهة الشماليّة من المدينة[142]، والثاني كان كرماً يُعرف بكرم غنام ويقع أيضاً شمال المدينة، وقد اشترى نصفه بثمن مقداره 825 قرشاً[143]. أمّا موقع العقارات الأخرى من سكنيّة وتجاريّة فكانت جميعها تقع في محلّة الغرب، ولعلّ التفسير الأكثر احتمالاً أنّ ذلك يعود بالنظر إلى إقامته في هذه المحلّة؛ حيث كانت داره تقع في سوق الغزل، وفي هذه المحلّة كان هناك حوش عُرف باسمه حوش النقيب، إضافة إلى فرن عُرف أيضاً باسم فرن النقيب، ما يعني أنه كان يبدي الرغبة في أن تتركّز أملاكه حيثُ يقيم[144].

ويلاحظ أنه كان من بين العقارات التي اشتراها حصص في قنوات مياه، وكان البائع في العقود الستة التي خصّت هذه القنوات محمد موسى اللحام، وبلغ عدد القراريط المشتراة $^{2}/_{3}$ 8 قيراط بثمن مقداره 1315 قرشاً، وقد اشتمل العقد الأول على شراء نصف قيراط بقناة ماء مجرى ماء قبو المدينة من ليلة الثلاثاء من منتصف الليل وحتى آذان الظهر

138. س ش 12، أوائل ذي الحجّة 1273هـ/ 24 تموز 1857م، ص194.

139. س ش 12، 17 محرّم 1275هـ/ 28 آب 1858م، ص215.

140. س ش 13ب، 6 جمادى الثانية 1280هـ/ 19 تشرين الثاني 1863م، ص16.

141. س ش 15، 19 صفر 1286هـ/ 1 حزيران 1869م، ص282.

142. س ش 15، 19 صفر 1286هـ/ 1 حزيران 1869م، ص282.

143. س ش 11، 6 جمادى الثانية 1264هـ/ 11 أيار 1848م، ص82.

144. س ش 15، 5 ربيع الأول 1286هـ/ 16 حزيران 1869م، ص288. س ش16، 1 ربيع الأول 1287هـ/ 2 حزيران 1870م، ص251. س ش17، 26 محرّم 1290هـ/ 27 آذار 1873م، ص55.

أسبوعيّاً بثمن يبلغ 125 قرشاً[145]. أمّا العقد الثاني فقد اشتمل على شراء قيراط في القناة والماء الجاري من ماء المدينة من نصف ليلة الثلاثاء وحتى ظهر يوم الثلاثاء بثمن مقداره 200 قرش[146]، وفي اليوم ذاته اشترى 2/3 قيراط بالقناة نفسها بـ 250 قرشاً[147]. ويتضح هنا أنّ السعر كان مرتفعاً مقارنة بسعر الحصّة السابقة وربما جاء نتيجة لحاجته الماسة إلى شراء هذه الحصّة ممّا دفع البائع إلى رفع السعر، وأمّا العقدان الرابع والخامس فتناولا شراء 2⅔ قيراط بقناة ماء مجرى ماء العين في التوقيت السابق وبلغت قيمة 1⅓ قيراط 240 قرشاً بينما بلغت قيمة 1⅓ قيراط آخر بـ 200 قرش[148]، وأخيراً تناول العقد السادس شراء أربعة قراريط في قناة الماء من ماء المدينة مع الماء الجاري من عين القصب، كان منها 3¼ قيراط من نصف ليلة الثلاثاء إلى ظهر اليوم نفسه، بينما كانت الحصّة الثانية والبالغة ¾ قيراط من مغرب ليلة الخميس إلى مغرب اليوم نفسه، وبلغ مجموع ثمن هاتين الحصتين 300 قرش[149].

أمّا قيمة أعلى عقد فقد بلغت 3264 قرشاً، وكان ذلك ثمناً لـ 2/9 4 قيراط ببستان الديماس اشتراها من أحمد السختيان[150]، بينما بلغت قيمة أقل عقد 16 قرشاً، وكان ثمناً لسدس قيراط بحاكورة النمور، واشترى هذه الحصّة من ياسين اللحام[151].

وأّما العقود البالغة 27 عقداً التي خصّت عائلة البسطامي وجاءت في المرتبة الرابعة فقد اشتملت على عدّة أنواع من العقارات استُخدمت فيها ثلاثة أنواع من العملة، هي: القرش الأسدي، والقرش البندر، والزولطة. ويبيّن الجدول الآتي توزيع هذه العقارات وعدد العقود والعملة المستخدمة حَسَبَ نوع العقار:

نوع العقار	مجموع عدد العقود	عدد العقود بالقرش الأسدي	الثمن	عدد العقود بقرش البندر	الثمن	عدد العقود بالزولطة	الثمن
أ) العقارات السكنيّة							
1. الدُّور	**7**	**1**	**455**	–	–	**6**	**1160**
2. البيوت	**5**	**1**	**300**	–	–	**4**	**1182**
3. الطبقات	**2**	–	–	–	–	**2**	**180**
ب) العقارات الزراعيّة		–					
1. الأراضي	**2**	–	–	**2**	**2300**	–	–
2. الكروم	**1**	–	–	–	–	**1**	**20**
3. الغراس	**1**	–	–	–	–	**1**	**200**
ج) العقارات الصناعيّة							
1. الطواحين	**2**	–	–	**2**	**3000**	–	–
2. حلّة نحاس	**1**	**1**	**455**	–	–	–	–
د) العقارات التجاريّة							
1. الدكاكين	**2**	–	–	–	**52500**	**2**	**153**
2. البازارات	**2**	–	–	**2**	–	–	–
3. خلو خزانة	**1**	–	–	–	–	**1**	**50**

145. س ش 12، 21 محرّم 1273هـ/ 22 أيلول 1856م، ص176.
146. س ش 12، رمضان 1271هـ/ حزيران 1855م، ص13.
147. س ش 12، رمضان 1271هـ/ حزيران 1855م، ص13.
148. س ش 12، 21 شعبان 1271هـ/ 10 أيار 1855م، ص136.
149. س ش 12، رمضان 1271هـ/ حزيران 1855م، ص137.
150. س ش 12، أوائل ذي الحجّة 1273هـ/ 24 تموز 1857م، ص194.
151. س ش 12، 21 ذي الحجّة 1271هـ/ 5 أيلول 1855م، ص139.

هـ) عقارات مشتركة	–	–					
1. دار ودكان	**1**		**–**	**–**		**1**	**224**
المجمـوع	**27**	**3**	**1210**	**6**	**57800**	**18**	**3169**

وتوزّعت هذه العقود على أحد عشر شخصاً من العائلة، هم:

الرَّقْم	**الاسـم**	**عدد العقـود**
.1	أمين البسطامي	1
.2	سفيان البسطامي	1
.3	عبدالواحد صالح وأخوه محمد	6
.4	محمد سعيد البسطامي	8
.5	حامد البسطامي	2
.6	محمد صادق البسطامي	1
.7	محمود صادق البسطامي	4
.8	عبدالرحمن عبدالقادر البسطامي	1
.9	علمية حامد البسطامي	2
.10	محمد أحمد سفيان البسطامي	1

يتضح من الجدولين السابقين أنّ العقارات السكنيّة حلّت في المرتبة الأولى من حيث العدد؛ حيث خصّها 14 عقداً ونسبة ذلك 51.85% من إجمالي عدد العقود التي خصّت عائلة البسطامي، بينما حلّت العقارات التجاريّة وبفارق كبير في المرتبة الثانية؛ إذ خصّها خمسة عقود، تلاها العقارات الزراعيّة التي حازت على أربعة عقود، ثمّ العقارات الصناعيّة التي حازت على ثلاثة عقود، وأخيراً العقار المشترك الذي كان له عقد واحد فقط، وكان هذا العقار يشتمل على قيراطين بدار وقيراطين بدكان يقعان في محلّة العقبـة، وقد اشترت ذلك علميّة حامد البسطامي من محمود صـادق البسـطامي بثمن مقداره 224 زولطـة، وكان وكيلها في ذلك زوجها محمد سعيد البسطامي بينما كان البائع وكيلاً عن زوجته أمونة قاضي شويكة[152].

ومن خلال قائمة العقارات المشتراة فقد توزّعت العقارات السكنيّة على ثلاث محلّا، ت هي: الحبلة والعقبة والقيساريّة[153]، وكان في محلّة الحبلة سبعة عقارات، بينما كان في محلّة العقبة أربعة عقارات، وفي محلّة القيسارية ثلاثة عقارات، وبلغت قيمة أعلى عقار سكني بعملة القرش 455 قرشاً، وكان ذلك ثمناً لأربعة قراريط بدار في محلة القيسارية اشتراها محمد أحمد سفيان البسطامي من حسن الحبش[154]. بينما بلغت أعلى قيمة بعملة الزولطة 500 زولطة، واشتمل هذا المبلغ على عقارين بعقدين منفصلين، تمثل أولهمافي شراء عبدالرحمن صالح البسطامي من صالح الخياط 6 قراريط بدار في محلّة العقبة، وكانت هذه الدار تشتمل على ثلاث طبقات وأربع بيوت سفليّة[155]، أمّا العقد الثاني فيتمثل في شراء محمد صادق البسطامي من علي عمر آغا اليوسفي بيتاً كاملاً في محلّة الحبلة بثمن مقداره

152. س ش 8، شوال 1237هـ/ تموز 1822م، ص166.

153. محلة القيسارية: وعرفت بهذا الاسم نسبة لقصر كان فيها لابنة القيصر الروماني يوسينساس، ثمّ غدت ملتقى للقوافل التجاريّة. النمر، تاريخ جبل نابلس، ج2، ص560. كلبونة، تاريخ مدينة نابلس، ص105.

154. س ش 8، ذي الحجّة 1236هـ/ أيلول 1821م، ص185.

155. س ش 7، 7 ذي القعدة 1229هـ/ 22 تشرين الأول 1814م، ص207.

500 زولطة[156]. وأمّا أقل العقارات السكنيّة سعراً فقد بلغ 32 زولطة، وكان ذلك ثمناً لثمانية قراريط ببيت وصف أنه خَرِبٌ ويقع في محلّة الحبلة، وقد اشترى هذه الحصّة محمود صادق البسطامي من ابن عمّه حامد البسطامي[157].

أمّا العقارات الزراعيّة الأربعة فيلاحظ أنه كان من بينها عقدان اشتملا على شراء قطعتي أرض بأكملهما وتقعان في قرية ميثلون[158]، وكان المشتريان لهاتين القطعتين عبدالواحد البسطامي وأخاه، بينما كان البائعان أحمد عيسى الرابايعة وعبدالله مصلح الحمد[159].

ويلاحظ أنّ العقدين المتعلّقين بشراء الطواحين كانا يتعلّقان بطاحونة واحدة هي الطاحونة النوفليّة الواقعة بقرية بيت إيبا[160]، وكان كلّ من المشتري والبائع في العقدين واحداً هو عبدالواحد البسطامي، بينما كان البائع عبدالغني أحمد إسماعيل، وكانت الحصّة المبيعة في كلا العقدين قيراطاً واحداً في كلّ منهما، وقد بلغ ثمن القيراط 1500 قرش بندر [161].

أمّا العقدان المتعلّقان بشراء البازار فكان المشتريان في كلّ منهما عبدالواحد البسطامي وأخاه، ووصف هذا البازار الواقع في محلّة الغرب العقدين المتعلّقين مكاناً لبيع الحبوب ويشتمل على بئرين لخزن الزيت، وكان البائع في العقد الأول هو يوسف محمود يعيش؛ حيث باع سبعة قراريط بثمن مقداره 32500 قرش بندر، وقد قبض البائع من المشتري مبلغاً قيمته 20.500 قرش، أما المبلغ المتبقي والبالغ 12000 قرش فقد حوّله البائع إلى الشيخ شاكر أفندي على المشتري المحتال عليه[162]. أمّا العقد الثاني فكان البائع فيه شقيق البائع في العقد الأول وهو عبدالحكيم محمود يعيش؛ حيث باع تسعة قراريط بثمن مقداره 20 ألف قرش بندر[163]. ويلاحظ الفارق الزمني بين العقدين سبعة أشهر ونصف، ومعَ ذلك فقد كان ثمن القيراط الواحد في العقد الأول الذي عُقد في شهر جمادى الأولى 4642 قرشاً، بينما بلغ ثمن القيراط في العقد الثاني الذي عقد في شهر ذي الحجّة؛ أي بعد سبعة أشهر ونصف 2222 قرشاً، وذلك أقلّ من الثمن في العقد الأول بـ 2420 قرشاً، ولا يوجد تفسير لذلك سوى الرغبة الجامحة للبائع في بيع حصّته بهذا الثمن، وربما أنه كان قد مرّ بظروف اقتصاديّة سيّئة اضطرته لبيع هذه الحصّة بثمن متدنٍّ مقارنة معَ الثمن المدفوع في العقد الأول.

ويتضح من خلال أسماء بائعي هذه العقارات أنّ ثلاثة منهم كانوا من نفس العائلة (البسطامي)، وكان كلّ من المشتري والبائع في عقدين أخوة؛ فقد اشترى محمود صادق البسطامي من أخيه حصّة 5.5 قراريط في دكان بمحلّة

156. س ش 6، شعبان 1221هـ/ تشرين الأول 1806م، ص255.

157. س ش 7، صفر 1229هـ/ كانون الأول 1814م، ص176.

158. قرية ميثلون: وتقع على بُعد 26كم جنوب غرب مدينة جنين، وترتفع نحو 415 متراً عن سطح البحر. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج3، ق2، ص129. الموسوعة الفلسطينيّة، القسم العام، ج4، ص410. أبو حجر، موسوعة المدن، ج1، ص240. لوباني، معجم أسماء المدن، ص263.

159. س ش 15، غرّة رمضان 1285هـ/ 17 كانون الثاني 1868م، ص179. س ش 16، 20 ربيع الأول 1287هـ/ 21 حزيران 1870م، ص275.

160. قرية بيت إيبا: وتقع غرب مدينة نابلس على بُعد 7كم منها، وتحيط بها أراضي قُرى صرّة وبيت وزن وزواتا والناقورة ودير شرف وقوصين وجيت. وترتفع نحو 42م عن سطح البحر. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج2، ق2، ص340–341. أبو حجر، موسوعة المدن، ج2، ص914. لوباني، معجم أسماء المدن، ص31–32.

161. س ش16، أواخر ذي الحجّة 1286هـ/ 2 نيسان 1870م، ص162. س ش16، أواخر ذي الحجة 1286هـ/ 2 نيسان 1870م، ص162–162.

162. س ش17، 2 جمادى الأولى 1288هـ/ 21 تموز 1871م، ص217. والحوالة: هي نقل الدين من ذمة إلى أخرى مع نقل المطالبة بذلك أيضاً، ويطلق على المدين الذي أحال اسم المحيل والدائن هو المُحال له، بينما يُعرف الشخص الذي قبل الحوال بالمُحال عليه. انظر: سليم رستم باز اللبناني، شرح المجلّة، مجلّدان، بيروت: دار الكتب العلميّة، م1، ص371–376. الحزماوي، التاريخ الاقتصادي، ص180.

163. س ش17، 19 ذي الحجّة 1288هـ/ 1 آذار 1872م، ص301.

الحبلة بثمن مقداره 150 زولطة[164] واشترى حامد صادق البسطامي من أخيه محمد 12 قيراطاً في بيت بمحلّة الحبلة أيضاً بثمن مقداره 250 زولطة[165]، أمّا العقد الثالث فقد اشترى محمود صادق من ابن عمّه حامد البسطامي ثمانية قراريط ببيت خَرِبٍ في محلّة الحبلة بثمن مقداره 32 زولطه[166].

وأمّا بشأن العقود التي خّصت عائلة تفاحة الحسيني والبالغة 25 عقداً فقد وزّعت على ثمانية أشخاصّ وَفق الجدول الآتي:

الرَّقْم	اسم المشتري	عدد العقود
.1	حسن حامد الجقة الحسيني	10
.2	حسن محمد تفاحة الحسيني	6
.3	محمود تفاحة الحسيني	2
.4	عبّاس خضر تفاحة الحسيني	2
.5	حامد الحسيني	1
.6	محمد تفاحة الحسيني	1
.7	عبدالله محمود تفاحة الحسيني	1
.8	مريم محمد تفاحة الحسيني	1
	المجموع	**24**

ووزّعت هذه العقود على عقارات متنوّعة دفعت أثمانها بعملتي القرش الأسدي والزولطة، ويتّضح ذلك من خلال الجدول الآتي:

العقار	العدد الكلي للعقود	عدد العقود التي دفع ثمنها بالقرش	مجموع الثمن	عدد العقود التي دفع ثمنها بالزولطة	مجموع الثمن
أ. العقارات السكنيّة					
1. الدّور	9	3	1328	6	2213
2. الطبقات	5	–	–	5	3316
3. البيوت	2	1	300	1	450
4. حائط دار	1	–	–	1	60
5. مشترك سكنى (حصص من دار وطبقة ومرجوحة)	1	1	4000	–	
ب. العقارات الزراعيّة					
1. جنائن	1	1	700	–	
2. كروم	1	–	–	1	168
ج. العقارات التجاريّة					
1. دكاكين	2	1	100	1	333
د. العقارات الصناعيّة					
1. المصابن	1	–	–	1	100
2. المعاصر	1	1	1350	–	

164. س ش17، ربيع الثاني 1231هـ/ آذار 1817م، ص267.
165. س ش6، شعبان 1221هـ/ تشرين الثاني 1806م، ص255.
166. س ش7، صفر 1229هـ/ شباط 1814م، ص176.

المجموع	24	8	7778	16	6640

يبدو واضحاً تفوّق العقارات السكنيّة التي حازت على 18 عقداً، ونسبة ذلك 75% من مجموع عدد العقود التي خصّت هذه العائلة والبالغة 24 عقداً، بينما بلغ مجموع ثمنها 5628 قرشاً و 6039 زولطة، ويشكّل هذا الثمن أيضاً الجزء الأكبر من إجمالي ثمن العقود؛ إذ يشكّل ثمن العقارات السكنيّة بالقرش نحو 72.35% من الثمن الكلي للعقود التي دُفعت بالقرش، بينما شكّل نسبة 90.94% من الثمن الكلي للعقود التي دُفعت بالزولطة.

ويلاحظ فيما يتعلّق بتوزيع العقارات السكنيّة أنّ عشرة منها تقع في محلّة الحبلة وخمسة في محلّة القريون واثنين في محلّة الياسمينة وواحداً في محلّة الغرب. أمّا الدكاكين فكانت إحداهما تقع في سوق الأساكفة؛ حيث اشترى فيها حسين تفاحة الحسيني من صفيّة محمود يعيش 12 قيراطاً بثمن مقداره 330 زولطة[167]. بينما اشتمل العقد الثاني على شراء حسن الجقة الحسيني من عمر بكر 13 قيراطاً بدكان تقع في محلّة الغرب بثمن مقداره 100 قرش أسدي[168].

أمّا العقد المتعلّق بشراء المعصرة فقد تمثّل في شراء حسن الجقة الحسيني من قاسم طوقان 13 قيراطاً بمعصرة تقع في محلّة الحبلة بثمن مقداره 1350 قرشاً أسديّاً، وقد اشتملت على ساحة وأربعة حواصل وبيت نار وحجرين لكسر السمسم وبئر ماء[169]، وبذلك يكون ثمنُها الإجمالي على أساس هذا السعر 2492 قرشاً. وتمثّل العقد المتعلّق بالمصبنة في شراء عبدالرحمن محمد تفاحة من محمد حسين بعارة ثمانية قراريط بمصبنة تقع في محلّة الحبلة بثمن مقداره 100 زولطة[170]، وبذلك يكون الثمن الكلي لهذه المصبنة 300 زولطة. وفيما يختصّ بالعقد الخاصّ بشراء الكرم فقد كان يتعلّق بشراء حسن الجقة الحسيني من أحمد بكري العمري 2¼ قيراط بكرم يقع في الجهة الشماليّة من مدينة نابلس بثمن مقداره 168 زولطة[171]. وأخيراً تمثّل العقد الخاصّ بالجنائن بشراء محمود تفاحة الحسيني من سلامة العبدالحافظ جميع الجنايِن الواقعة في قرية زيتا جماعين[172] بـ 700 قرش أسدي[173].

وبلغت قيمة أعلى سعر بالقرش 4000 قرش، وكان ذلك ثمناً لستة قراريط في دار وثمانية قراريط في طبقة وثمانية قراريط في مرجوحة ويقع هذا العقار في محلّة الغرب، وكان المشتري حامد الحسيني[174]. بينما بلغت قيمة أعلى عقار بالزولطة 1000 زولطة وكان ثمناً لتسعة قراريط ونصف القيراط في دار تقع بمحلّة الحبلة، واشترى هذه الحصّة حسن الجقة الحسيني من مصطفى النحاس[175].

ويلاحظ أنّ ثلاثة عقود كان البائعون فيها من الأشراف، ففي العقد الأول كان كلٌّ من أحمد تفاحة ومصطفى تفاحة الحسيني؛ حيث باعا لعباس خضر تفاحة 2⅔ قيراط بدار في محلّة الحبلة بثمن مقداره 400 قرش أسدي، وكان المشترون يمتلكون في هذه الدار 1/9 4 قيراط[176]، أمّا العقد الثاني فكان البائع فيه محمد هاشم الحنبلي؛حيث باع

167. س ش7، غرّة صفر 1232هـ/ 22 كانون الأول 1816م، ص312.
168. س ش7، صفر 1232هـ/ كانون الأول 1816م، ص314.
169. س ش8، رمضان 1237هـ/ أيار 1822م، ص204.
170. س ش6، محرّم 1213هـ/ حزيران 1798م، ص232.
171. س ش8، أوائل ذي القعدة 1232هـ/ 13 أيلول 1817م، ص29.
172. قرية زيتا: وتقع جنوب غرب مدينة نابلس وعلى بُعد 18 كم منها ولا يفصلها عن جماعين سوى كيلو متر واحد، ترتفع عن سطح البحر 1445 قدماً. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج2، ق2، ص523. أبو حجر، موسوعة المدن، ج2، ص941. لوباني، معجم أسماء المدن، ص130.
173. س ش9، 8 ذي القعدة 1252هـ/ 15 شباط 1837م، ص234.
174. س ش12، أواخر شعبان 1276هـ/ 23 آذار 1860م، ص319.
175. س ش8، أواخر ربيع الثاني 1235هـ/ 15 تشرين الثاني 1820م، ص107.
176. س ش11، 24 رجب 1264هـ/ 27 حزيران 1848م، ص87.

لحسن محمد تفاحة الحسيني حائط بيت بمحلّة الحبلة بثمن مقداره 60 زولطة[177]، وكان البائع في العقد الثالث أولاد محمود تفاحة الحسيني؛ حيث باعوا لحسن تفاحة أربعة قراريط بطبقة بمحلّة الحبلة بثمن مقداره 400 زولطة[178].

ويظهر الجدول الأول المتعلّق بعقود عائلة الحسيني أنّ حسن حامد الجقة قد حاز على المرتبة الأولى من حيثُ عددُ العقود البالغة عشرة عقود، ونسبة ذلك 41.66 من إجمالي عدد العقود التي خصّت هذه العائلة والبالغة 24 عقداً، وبلغ مجموع ثمن العقود العشرة 2286 زولطة كانت ثمناً لسبعة عقود بعملة الزولطة و2200 قرش ثمناً لثلاثة عقود بالقرش الأسدي. ومعَ ذلك، فإن ثمن هذه العقود الثلاثة أقلّ من ثمن عقد واحد خصّ حامد الحسيني والمتمثل في شرائه لعقار سكني ضمّ عدّة حصص في دار وطبقة ومرجوحة، وبلغ ثمن هذا العقار 4000 قرش أسدي[179]؛ أي بفارق 1800 قرش عن ثمن العقود الثلاثة.

وحلّ في المرتبة الثانية من حيثُ العددُ حسن محمد تفاحة؛ إذ بلغ عدد العقود التي تخصّه ستة، بينما بلغ مجموع ثمنها 2253 زولطة، وبذلك يتساوى تقريباً معَ ثمن العقود السبعة العائدة لحسن حامد بفارق بسيط يبلغ 34 زولطة.

أمّا عائلة الصّمادي، التي بلغ عدد عقودها 19، فقد وزّعت على خمسة مشترين؛ شخصين وثلاث مجموعات ضمّت كلّ منها عدداً من الأخوة، وتمثلت هذه المجموعات في كلّ من أولاد سليمان الصمادي حيث حازوا على 13 عقداً وأولاد عبدالرحمن الصمادي وحازوا على عقدين وأولاد أحمد الصمادي وحازوا على عقدين أيضاً، بينما حاز كلّ من محمد سليمان الصمادي وبكري الصمادي على عقد واحد لكلّ منهما. ووزّعت هذه العقود حَسَبَ النوع والثمن على النحو الآتي:

العقـار	مجموع عدد العقود	عدد العقود بالقرش	الثمن	عدد العقود بالزولطة	الثمن
أ. العقارات السكنيّة					
1. الدّور	2	2	1250	–	–
ب. العقارات التجاريّة					–
1. الدكاكين	2	–	–	2	686
ج. العقارات الزراعيّة					
1. الكروم	12	2	116	10	1340
2. البساتين	1	–	–	1	75
3. الحواكير	1	–	–	1	40
د. العقارات المشتركة حصص في حواكير ودكاكين ودور	1	–	–	1	200
المجمـوع	**19**	**4**	**1366**	**15**	**2341**

يظهر الجدول السابق أنّ العقارات الزراعيّة شكّلت الأغلبيّة العظمى من العقود؛ إذ بلغ عددها 14 عقداً كان منها 12 عقداً للكروم وعقد واحد لكلّ من البساتين والحواكير وبلغ مجموع ثمنها 1455 زولطة. بينما بلغ مجموع ثمن العقارات التجارية 686 زولطة، أمّا العقارات السكنيّة فكان مجموع ثمنها 1250 قرشاً، وأخيراً بلغ ثمن العقار المشترك 200 زولطة. ويلاحظ أنّ معظم العقارات الزراعيّة خصّت أولاد سليمان الصمادي؛ حيث بلغ عدد العقود التي خصتهم من هذا النوع 12 عقداً، كان من بينها عشرة عقود للكروم وعقد واحد لكل من البساتين والحواكير، وبلغ مجموع ثمن

177. س ش7، أوائل ربيع الأول 1224هـ/ 17 نيسان 1809م، ص21.

178. س ش7، شوال 1228هـ/ أيلول 1813م، ص151.

179. س ش12، أواخر شعبان 1276هـ/ 24 آذار 1860م، ص319.

هذه العقود 1339 زولطة، وأمّا العقدان الآخران من العقارات الزراعيّة فقد خصّت أولاد أحمد الصمادي وكانا عبارة عن حصص في كرمين بلغ مجموع ثمنهما 116 قرشاً.

وتزوّدنا عقود البيع الخاصّة بالعقارات الزراعيّة أسماء بعض الكروم، منها كرم العجوز الواقع في الجهة الشماليّة من مدينة نابلس(180)، وكرم حجازي وكرم اسكيك وكرم أبو شقرة وكرم القطانة وكرم المقسم وكرم الخوالي وكرم العظمة(181) وكرم شاروخ(182)، وتقع كلُّها في الجهة الشرقيّة من المدينة.

يُستنتج من ذلك أنّ تسعة كروم من الكروم التي تعرّضت للمبايعة كانت تقع في الجهة الشرقيّة من المدينة، بينما يقع كرمان في الجهة الشماليّة وكرم واحد في الجهة الغربيّة، كما أنّ الحاكورة التي خصّها عقد واحد فقط كانت تقع أيضاً في الجهة الشرقيّة، ولعل أهم ما يمكن استنتاجه هنا انتشار الحواكير والكروم في المناطق الشرقيّة من مدينة نابلس مقارنة معَ الجهات الأُخرى، لا سيّما أنّ طبيعة أراضي المناطق الشرقيّة تغلب عليها الطبيعة السهليّة أكثر من المناطق الأُخرى. أمّا البستان الذي خصّه أيضاً عقد واحد فكان يقع بمحلّة الحبلة داخل المدينةن وقد اشترى فيه أولاد سليمان الصمادي من محمد سعيد البسطامي ثلاثة قراريط بمبلغ مقداره 75 زولطة(183).

ويتضح من خلال عقود البيع أنّ أربعة عقود كان البائعون فيها من الأشراف، وكان أحدهم من العائلة نفسها وهو بكري الصمادي الذي باع لعبدالرحمن الصمادي ثمانية قراريط بدار بمحلّة الحبلة بثمن مقداره 350 زولطة(184)، وفي عقدين كان البائع واحداً هو كلّ من أسعد وسعيد البشتاوني؛ حيث باعا لأولاد أحمد الصمادي أربعة قراريط بكرم العجوز بثمن مقداره 70 زولطة(185)، ثمّ باعاه أيضاً في اليوم نفسه وفي عقد ثان قيراطين بالكرم نفسه بمبلغ مقداره 46 قرشاً(186). ويلاحظ في هذين العقدين اختلاف ثمن سعر القيراط، ففي العقد الأول بلغ 17.5 زولطة، بينما بلغ في العقد الثاني 23 زولطة، أمّا العقد الرابع فكان البائع فيه محمد سعيد البسطامي؛ حيث باع لأولاد سليمان الصمادي ثلاثة قراريط ببستان في محلّة الحبلة بثمن مقداره 75 زولطة(187).

أمّا العقارات التي خصّت عائلة التميمي والبالغة 13 عقاراً فقد شارك فيها خمسة مشترين هم مصطفى وأخوه عمر وكانا يشتريان بشكل مشترك، ومحمود محمد كعكور التميمي وسليمان شحاده التميمي وعمر التميمي. واشتملت هذا العقارات على عشرة عقارات سكنيّة ضمّت دوراً وطبقاتٍ وعقاراً تجاريّاً واحداً اقتصر على حصّة في دكان، وعقارين زراعيين اشتمل أحدهما على شراء خمسة قراريط في قطعة أرض والثاني ثمانية قراريط بكرم وغراس.

وبلغ مجموع الثمن الكلي لهذه العقارات التي دفع ثمنها جميعها بالقرش الأسدي 7200 قرش، وبلغت أعلى قيمة عقار فيها 2600 قرش، وكان ذلك ثمناً لقيراطين ونصف القيراط بدار، واشترى ذلك محمود محمد كعكور التميمي من سعود كعكور التميمي بالوكالة عن والدته، وتقع هذه الدار في محلّة الغرب وتشتمل على تسعة بيوت علوية وأربعة بيوت سفليّة ومطبخين وأدب خانة وإيوانين وأوضة(188)، بينما بلغت قيمة أقل عقار 112 قرشاً، وكان ذلك ثمناً لثلاثة أرباع القيراط بدار تقع في محلّة الحبلة، وكان المشتري في هذا العقد كلّ من مصطفى وأخيه عمر التميمي من أسعد

180. س ش12، أوائل محرّم 1270هـ/ 5 تشرين الأول 1853م، ص108.
181. س ش7، ذي القعدة 1230هـ/ تشرين الأول 1815م، ص253.
182. س ش7، أواخر ربيع الأول 1228هـ/ 3 نيسان 1813م، ص139.
183. س ش7، جمادى الأولى 1225هـ/ تموز 1810م، ص51.
184. س ش12، غرّة شوال 1269هـ/ 9 تموز 1810م، ص102.
185. س ش12، أوائل محرم 1270هـ/ 5 تشرين الأول 1853م، ص108.
186. س ش12، أوائل محرّم 1270هـ/ 5 تشرين الأول 1853م، ص108.
187. س ش7، جمادى الأولى 1275هـ/ كانون الأول 1858م، ص51.
188. س ش12، أوائل ذي القعدة 1268هـ/ 18 آب 1852م، ص85.

موسى التميمي[189].

ولا بدّهُنا من الإشارة إلى أنّ تعامل بعض التجار الأشراف لم يقتصر فقط على عائلات مدينة نابلس، بل أقاموا علاقاتٍ تجاريّةً معَ فلاحي القرى، وتظهر قوائم الديون لبعض التجار الأشراف ولغير الأشراف على بعض الفلاحين من قرى نابلس طبيعة العلاقة الاقتصاديّة القائمة على أساس الاستغلال الاقتصادي، وتمثلت هذه الديون بدرجة رئيسة في الزيت وبعض المحاصيل الزراعيّة كالقمح والسمسم والأرز[190].

ويبيّن الجدول الآتي الديون المستحقة للتاجر وصاحب مصبنة أسعد يوسف البشتاوي بذمّة عدد من الفلاحين:

الرَّقْم	اسـم المدين	القريـة	قيمة الدين بالقروش	طبيعة الدين
.1	جابر المحمود	عصيرة الشماليّة	240	صابون
.2	أحمد	عصيرة الشماليّة	1132	قرض وسلم زيت
.3	إسماعيل الجمل	عصيرة الشماليّة	520	أرز
.4	عبدالله أبو سليم	عصيرة الشماليّة	280	أرز
.5	علي هنود	عصيرة الشماليّة	780	أرز
.6	خلف الشولي	عصيرة الشماليّة	350	أرز
.7	عبدالله أحمد	عصيرة الشماليّة	260	أرز
.8	عوده	عصيرة الشماليّة	1300	أزر
.9	أحمد	عصيرة الشماليّة	350	قمح وكرسنة
.10	داود السلامة	بيت دجن[191]	150	سلم زيت
.11	أهالي بيت دجن	بيت دجن	800	قمح
.12	صالح	عقربة[192]	680	سلم زيت وقمح
.13	عبدالرحمن حسن	عقربة	3118	قرش وسلم زيت
.14	–	بيتا	680	سلم زيت
.15	حسن الحسين	إجنسنيا[193]	200	سلم زيت
.16	صبيح النابت	عزموط[194]	75	سلم زيت
.17	ثابت وحمد الله	رفيديه[195]	2450	سلم زيت وقمح
.18	عبدالرزاق حسونه	رفيديا	114	سلم زيت
.19	أسعد إبراهيم الشعبان	رفيديه	550	سلم زيت

189. س ش12، أواسط ربيع الثاني 1270هـ/ 16 كانون الثاني 1854م، ص110.

190. س ش14، 8 جمادى الثانية 1282هـ/ 30 تشرين الأول 1865م، ص17.

191. بيت دجن: وتقع شرقي مدينة نابلس على بُعد 10كم منها، وترتفع 530 متراً عن سطح البحر، وتحيط بها أراضي قرى: بيت سلام ودير الحطب وطلوزة وبيت فوريك وغور الفارعة. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج2، ق2، ص289. لوباني، معجم أسماء المدن، ص35.

192. عقربة: وتقع جنوب شرق مدينة نابلس وعلى مسافة 18كم منها، وترتفع 2200 قدماً عن سطح البحر. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج2، ق2، ص303. الموسوعة الفلسطينيّة، القسم العام، م3، ص289. لوباني، معجم أسماء المدن، ص189.

193. إجنسنيا: وتقع شمال مدينة نابلس على مسافة نحو 15كم، وتحيط بها قرى سبسطية ونصف جبيل وعصيرة الشماليّة وزواتا والناقورة. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج2، ق2، ص407. أبو حجر، موسوعة المدن، ج2، ص913. لوباني، معجم أسماء المدن، ص6.

194. عزموط: وتقع شرق مدينة نابلس على بُعد 5كم منها. ترتفع عن سطح البحر 1540 قدماً. وتحيط بها أراضي قرى عصيرة الشماليّة ودير الحطب وروجيت وطلوزة وعسكر وبلاطة. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج2، ق2، ص284. لوباني، معجم أسماء المدن، ص186.

195. رفيديّه: وتقع غربي مدينة نابلس على بُعد 1كم منها، وترتفع 1860 قدماً عن سطح البحر، وتحيط بها أراضي مدينة نابلس وبيت وزن وجنيد وتل وبورين وصرّة. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج2، ق2، ص336. أبو حجر، موسوعة المدن، ج2، ص927. لوباني، معجم أسماء المدن، ص120.

.20	مصطفى الجابر	رفيديه	258	سلم زيت وبصل
.21	سليمان البجالي	رفيديه	320	سلم زيت

أمّا المدينون من أبناء المدينة فكانوا على النحو الآتي:

أ) **الديون التي قُبِضَت**

الرَّقْم	اسم المدين	قيمة الدين	الرَّقْم	اسم المدين	قيمة الدين
.1	محمد صفر	504	.2	عثمان هاشم	268
.3	عبداللطيف الخليلي	122	.4	حكم النابلسي	491
.5	أحمد الرضوان	404	.6	عثمان أبو غازي	780
.7	سليمان حمامي	75	.8	حسن السايح	455
.9	يوسف بدران	1000	.10	الاسم غير واضح	1429
.11	سلمان سدر	4840	.12	محمد دشون	37
.13	أحمد قناديله	246	.14	أحمد عوده	1042
.15	أحمد وعبدالله قمحية	805	.16	سعيد المنير	200
.17	حسن الصمادي	600	.18	مصطفى المسلماني	239
.19	عمر التميمي	1003	.20	إبراهيم آغا	2300

ب) **ديون باقية بذمّة آخرين**

الرَّقْم	اسم المدين	قيمة الدين	طبيعة الدين	الرَّقْم	اسم المدين	قيمة الدين	طبيعة الدين
.1	أحمد أبو عوده	1995	–	.2	أحمد الشافعي	72	–
.3	على باكير	544	–	.4	إلياس الطباع	84	–
.5	درويش الصمادي	1000	–	.6	خليل الجابي	124	–
.7	فرهود وشريكه	100	–	.8	سعيد المنير	109	–
.9	أحمد مسمار	36	–	.10	عبدالقادر جمجوم	1310	عقد شركة
.11	عثمان أبو غازي	2107	–	.12	عبدالقادر جمجوم	331	ثمن خيش
.13	وهبه الصادق	110	–	.14	عبدالقادر جمجوم	7000	عمولة صابون
.15	أحمد البيطار	100	سلم زيت	.16	عبدالقادر جمجوم	6926	–
.17	ذياب	100	سلم زيت	.18	عمر التميمي	6652	عمولة صابون
.19	إسماعيل بيوض	500	–	.20	أحمد وعبدالله قمحية	3570	عمولة صابون
.21	سعادة الصالح	150	سلم زيت وقمح	.22	يوسف بدران	3375	عمولة صابون
.23	حسن السايح	150	–	.24	سليمان الخليلي	457	عمولة صابون
.25	حسن أبو الحسن	200	ثمن صابون	.26	عبدالخواجه	4375	عمولة صابون وسلم زيت

.27	أحمد الرهوان	2266	–	.28	خليل المصري	90	عمولة صابون
.29	عبدالرحمن بريك	120	–	.30	سعيد البشتاوي	52	عمولة صابون
.31	أحمد قناديله	114	–	.32	خليل الشنتير	35	عمولة صابون
.33	محمد حسن موسى	137	–	.34	خليل القمحاوي	18	–
.35	عمران الكاهن	18		.36	محمد البسطامي	190	ثمن شيد
.37	عثمان سويلم	220	سلم زيت	.38	أحمد التكروري	260	–
.39	أحمد خير الدين	270	قفة أرز	.40	سليم زريق	173	ثمن زيت
.41	زوجة باكير	50	قرض	.42	إبراهيم النمور	50	قرض
.43	خلف الحج	135	ثمن صابون	.44	محمد حنون	330	قرض
.45	زامل عبدالحافظ	648	ثمن بن	.46	حسن النابلسي	1989	نقود
.47	قاسم النابلسي	193	عمولة صابون[196]				

ويبيّن السجلّ الشرعي أنه في حالة عجز المدين، سواء أكان فلاحاً أم مدنيّاً، عن تسديد ما عليه من ديون مستحقة كان الدائن يقيم عليه دعوى للمحكمة الشرعيّة مطالباً بسجنه، ويتضح ذلك في الدعوى التي أقامها كلّ من الشريفين سليمان وأخيه يوسف هاشم الحنبلي على عبدالرحمن الشيخ حسن من قرية عقربا ذكرا فيها أنّ لهما بذمّته 3383 قرشاً و31 جرة زيت، ولمّا لم يتمكّن المدّعى عليه المدين من تسديد قيمة الدين فقد سُجِنَ مدة أربعة أشهر، وبعد خروجه من السجن أقام على المدعيين دعوى ذكر فيها أنه لا يوجد معه نقود لتسديد ما عليه من دين سوى ما يمتلكه من عقار، وعلى إثر ذلك أصدر نائب الشرع حكماً ببيع عقاراته لإيفاء الدين المستحقّ عليه[197].

ويظهر السجلّ الشرعي أنّ بعض الأشراف حازوا على ثروات طائلة، ولا شكّ في أنّ تعامل بعضهم في التجارة وامتلاك المصابن قد أدّى دوراً مهمّاً في زيادة ثرواتهم، وكان من بين الأُسر الشريفة الأكثر ثراءً أُسرة أبناء البشتاوي، ويظهر ذلك في تركة الشريف أسعد يوسف البشتاوي التي كانت مشتركة معَ أخيه سعيد حيث كانا يعملان بالتجارة بشكل مشترك، وبلغت قيمتها 311.854 قرشاً أسدياً[198].

كما بلغت قيمة تركة عبدالواحد صالح البسطامي 75.096 قرشاً[199]، أمّا تركة محمد صالح البسطامي فقد بلغت قيمتها 86.083 قرشاً ولم تُحتَسَبْ ديون عُدَّت متعذّرة التحصيل بلغت قيمتها 186.936 قرشاً، وبذلك يكون إجمالي التركة 273.019 قرشاً رغم أنّ قيمة الديون المستحقة عليه بلغت 103.089 قرشاً[200].

أمّا فيما يتعلّق بثروات النساء من العائلات الشريفة فقد تباينت حَسَبَ الأُسرة، وتُعدّ التركات من أهمّ المقاييس التي تعكس وضع المرأة الشريفة الاقتصادي، ويُلاحظ أنّ أعلى قيمة تركة للنساء من الأشراف رصدها السجلّ الشرعيّ كانت

196. س ش 12، 9 ذي القعدة 1233هـ/ 11 أيلول 1818م، ص203–206.

197. س ش 13ب، غاية شوال 1280هـ/ 9 نيسان 1864م، ص64.

198. س ش 12، 9 ذي القعدة 1273هـ/ 2 تموز 1857م، ص203–206.

199. س ش 24، 11 ربيع الأول 1300هـ/ 21 كانون الثاني 1883م، ص217.

200. س ش 24، 1 ربيع الأول 1301هـ/ 1 كانون الثاني 1884م، ص214–217.

تركة المتوفاة غصون أحمد راغب الحسيني زوجة سليمان حسين عبدالهادي، وقد بلغت قيمتها 50 ألف قرش كان منها 33 ألف قرش حصّتها من ورثة زوجها و13 ألف قرش ثمن مصاغ وحلي كانت بذمّة زوجها سليمان و5 آلاف قرش مؤجّل صداقها[201]. ولعلّ أهمّ ما يمكن استنتاجه من ذلك حرص بعض الأُسر من غير الأشراف وبخاصّة المتنفذة على مصاهرة عائلات الأشراف، ولا شكّ في أنّ سليمان عبدالهادي كان من أبرز الشخصيات المتنفذة في منطقة جبل نابلس، ويبدو أن كلتا الأسرتين الحسيني وعبدالهادي أرادتا التقرب من بعضهما بعضاً طمعاً في زيادة النفوذ والجاه. علاوة على ذلك فقد كان مؤجّل صداقها أعلى مؤجّل صداق في نابلس خلال القرن التاسع عشر، ويبدو أنّ ذلك جاء بحكم مكانة والدها الاجتماعيّة.

ويلي هذه التركة من حيثُ الارتفاعُ تركةُ المتوفاة آمنة أسعد يوسف البشتاوي، وهي من الأشراف؛ حيث بلغت قيمتها 46.859 قرشاً، وكانت متزوجة من حامد النابلسي الذي توفي عن ولدين قاصرين وابنة بالغة، ثمّ تزوّجت بعده من عبّاس شحاده الخماش فأنجبت منه ولداً واحداً كان عند وفاتها قاصراً، وكان كلا الزوجين من غير الأشراف، وقد جاء ارتفاع قيمة تركتها نظراً إلى ما ورثته عن والدها؛ حيث كانت حصتها عن والدها ديناً بذمّة عمّها يوسف البشتاوي قد بلغت 30 ألف قرش، وكان من بين ما اشتملت عليه هذه التركة 2100 قرش ثمن ملابس و11370 قرشاً حلي ومجوهرات[202].

غيرَ أننا لا نستطيع التعميم من خلال هاتين التركتين على تركات نساء أُخريات من الأشراف، فقد بلغت قيمة تركة فاطمة أحمد التميمي 448 قرشاً[203]، بينما بلغت قيمة تركة شريفة ثانية هي رقية محمود الحنبلي 2379 قرشاً[204]، وبلغت قيمة تركة شريفة ثالثة هي عايشه أحمد سفيان البسطامي 1592 قرشاً[205]. وبذلك يكون مجموع قيمة التركات الثلاث 4419 قرشاً، وهو مبلغ قليل إذا قارناه بقيمة تركة النساء من غير الأشراف كتركة صفيّة البلبيسي التي بلغت قيمتها 5601 قرشاً[206]؛ حيث تزيد على مجموع قيمة تركات الشريفات الثلاث (فاطمة وعائشه ورقيةّ) بـ 1182 قرشاً.

وبلغت قيمة تركة امرأة أُخرى من غير الأشراف هي فاطمة عبدالكريم الصدر 6394 قرشاً[207]، بفارق 1975 قرشاً عن مجموع تركة الشريفات الثلاث.

ومن جهة أخرى فقد تمتعت بعض النساء غير الشريفات كنّ متزوّجات من أشراف بثراء كبير مقارنة معَ مكانة المرأة الاقتصادية النابلسيّة بشكل عام، فقد بلغت قيمة تركة عايشه حسن شموط المتزوّجة من الشريف أسعد يوسف البشتاوي 15171 قرشاً، كان منها 6100 قرش حلي ومجوهرات متنوّعة اشتملت على أساورَ وحلقٍ وتعاليقَ وتراقٍ وسليتات، كما اشتملت أيضاً على نقود متنوّعة بقيمة 3339 قرشاً[208]، ولا شكّ في أنّ ثراء هذه المرأة وقيمة الحلي الذي امتلكته جاء نتيجة لثراء زوجها الذي كان يُعدّ من كبار التجار في مدينة نابلس ومن أصحاب المصابن فيها.

وهكذا، يتضح في خاتمة هذه الدراسة دَوْرُ فئة الأشراف الاجتماعيّ والاقتصاديّ في المجتمع النابلسي؛إذ كانت مندمجة اجتماعيّاً بشكل كلي في نسيج مجتمع المدينة بِوَصْفِها جزءاً لا يتجزّأ منه دون أن تستغل مكانتها الدينيّة وتمارس سياسة الاستعلاء والتميّز عن بقيّة الفئات الاجتماعيّة الأخرى، وتمثل انخراطها في المجتمع النابلسي في عدّة جوانب، فقد برز من الأشراف شهود في مختلف الدعاوي المرفوعة للمحكمة الشرعيّة، كما ظهروا في مجال الوصاية والوكالة

201. س ش 10، 15 صفر 1258هـ/ 29 آذار 1842م، ص71.
202. س ش 14، 11 جمادى الأولى 1282هـ/ 3 تشرين الأول 1865م، ص6–7.
203. س ش 11، ربيع ثاني 1263هـ/ آذار 1847م، ص16.
204. س ش 10، 15 ذي القعدة 1259هـ/ 8 كانون الأول 1843م، ص105.
205. س ش 10، 11 ربيع الثاني 1258هـ/ 23 أيار 1842م، ص73.
206. س ش 10، 20 رجب 1261هـ/ 26 تموز 1845م، ص149.
207. س ش 11، أواخر صفر 1263هـ/ 17 شباط 1847م، ص5.
208. س ش 12، 25 شوال 1270هـ/ 22 تموز 1854م، ص116.

عن آخرين في مختلف المعاملات، متجاوزين النزعة الدينيّة والطائفيّة منسجمين معَ المسيحيين واليهود السامرين في المدينة. واتضح أيضاً أنّ عدداً من الأشراف حاز على ثروات طائلة وامتلك عدّة عقارات داخل المدينة وخارجها. وفي المقابل كان بعضهم كبقيّة أبناء الفئات الاجتماعيّة الأخرى، بل إنّ بعض الفئات الأخرى حازت على ثروات وعقارات أكثر ممّا كان يمتلكه الأشراف.

The Notables in the City of Nablus and Their Socio-Economic Roles during the 19th Century, 1214/1800-1317/1900

Mohammad Hizmawi*

ABSTRACT

The class of notables in the city of Nablus were a significant part of the city's social fabric in the 19th century. The paper emphasizes the social and economic role of the notables in the city through commerce, trade, marriage and other means. The study uses the registers of the Islamic law court of Nablus as a major source for the social and economic history of the Ottoman period that is full of information not found in other sources. Dozens of cases are examined in 14 of the law court registers, copies which are available at An-Najah National University and the Centre for Documentation and Manuscripts at Jordan University.

Keywords: Nablus, Notables in Palestine, Islamic Law Court records.

*QATAR University, College of Arts and Sciences.
Received on 29/08/2018 and accepted for publication on 26/05/2019.